مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/01/03م
تاريخ القبول: 2023/02/14م

الاتفاق الصرفي المنقول في الأسماء

د. مطيع غانم فارع*

Moteeaqhanem@gmail.com

ملخص:

احتوى هذا البحث الموسوم بـ(الاتفاق الصرفي المنقول في الأسماء) على مقدمة وثلاثة مباحث ثم خاتمة. تناول الباحث في المقدمة أهمية البحث ومنهجه وهدفه في جمع المسائل الصرفية المنقول فيها اتفاق من الصرفيين في الأسماء، والحجج التي اعتمد عليها الصرفيون في اتفاقهم، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مسائل الاتفاق تُعد أعلى لغة في قوة أدلة الاحتجاج بالإجماع عليها، وأن المسائل الصرفية المنقول فيها اتفاق في الأسماء بلغت في هذا البحث (27) مسألة صرفية، وأن مصطلحات الاتفاق متعددة منها الصريح ومنها الضمني، وأن القصد بمصطلح الاتفاق غالبا هو اتفاق البصريين والكوفيين، وأحيانا اتفاق النحويين، ويُعد الرضي في شرح الكافية من أكثر الصرفيين نقلا للاتفاق، وأن الاتفاق يرِد أحيانا على الشذوذ في القواعد، أي: اتفاق في الخروج عن الأصل، وقد يكون خالف هذا الاتفاق أحد العلماء، لكنهم لم يلتفتوا إلى مخالفته لعدم قوة حجته أو ضعف قياسه، وقد يكون هناك مسائل أخرى لم ينقل الصرفيون والنحاة فيها اتفاقا أو إجماعا لبداهة المسألة أو لكونها من الأسس الصرفية التي لم يختلف حولها أحد.

الكلمات المفتاحية: الصرف، النحو، الأسماء، الأفعال.

* أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

للاقتباس: فارع، مطيع غانم، الاتفاق الصرفي المنقول في الأسماء، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج5، ع1، 2023: 35-78.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 03-01-2023
Accepted: 14-02-2023

مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Cited Morphological Agreement on Nouns

Dr. Motee Ghanem Farea *

Moteeaqhanem@gmail.com

Abstract:

This paper titled "Cited Morphological Agreement on Nouns", consists of an introduction, three sections, and a conclusion. The introduction addresses the significance of the study, the research methodology, and the objectives of collecting all cited cases of morphological agreement on nouns, along with the evidence provided by morphologists. The study has revealed several conclusions, the most notable being that cases agreed upon by morphologists are considered to have strong linguistic evidence and can be invoked unanimously. This paper cites 27 morphological noun cases agreed by morphologists. The terms of this agreement can be explicit or implicit and are often intended to reflect the agreement of both Basrans and Kufis, as well as grammarians. Sometimes, these agreements are made in response to anomalies in the rules, such as an agreement to deviate from the original. It is possible that one of the scholars violated this agreement, but their violation may have been overlooked due to the weakness of their argument or measurement. Additionally, There may be other issues in which the morphologists and grammarians did not convey an agreement or consensus due to the obviousness of the issue or because it is one of the morphological foundations about which no one disagreed.

Keywords: Morphology, Syntax, Nouns, Acts.

* Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Ibb University, Republic of Yemen.

Cite this article as: Farea, Motee Ghanem, Cited Morphological Agreement on Nouns, Journal of Arts for linguistics & literary Studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 5, I 1, 2023: 35 -78.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
https://doi.org/10.53286/arts.v5i1.1422

المقدمة:

تعد دراسة علم الصرف ضرورية لدراسة علم النحو، فعلم الأصوات يدرس الصوت، وعلم الصرف يدرس الكلمة وبنيتها، وعلم النحو يدرس الجملة، وعليه فمسائل الصرف لا يمكن فهمها دون دراسة الأصوات، كما أن عددا كبيرا من مسائل النحو لا يمكن فهمها إلا بعد دراسة الصرف، فموقع كلمة (قصيدة) في قولنا: (محمد حافظ قصيدة) لا يتبين إلا بمعرفة أن كلمة (حافظ) اسم فاعل، بمعنى أن الوظيفة النحوية لكلمة (قصيدة) لا تتضح إلا بمعرفة البنية الصرفية لكلمة (حافظ)، والكلمة الواحدة لا تشكل نحوا، لكن تركب الكلمات بعضها مع بعض هو النحو ولذلك فإن النحو هو علم التركيب، فمعنى الكلمات يتضح في المعاجم، ومكونات الكلمة واشتقاقها، ومحذوفها يتضح من خلال علم الصرف، وعلامات الإعراب لا تظهر إلا من خلال تركب الكلام بعضه مع بعض، فإذا تركب الكلام ضبط، وظهرت عليه علامات الإعراب، والبناء؛ فأصبح نحوا[1].

ومشكلة هذه الدراسة تبرز في السؤال الآتي: ما هي المسائل الصرفية التي كانت محل اتفاق الصرفيين؟ ويتفرع إلى سؤالين:

1- ما المقصود بمصطلح الاتفاق؟

2- ما هي الآراء التي اتفقوا عليها في الأسماء؟

وتأتي أهمية هذا البحث من حيث إن المسائل الصرفية التي نقل الاتفاق فيها تعد أقوى لغة في أدلة احتجاجها والإجماع عليها.

ويهدف هذا البحث إلى:

1. جمع المسائل الصرفية التي نقل فيها اتفاق عند الصرفيين في باب الأسماء.

2ـ التسهيل على الباحثين والمتعلمين للوصول إلى المسائل الصرفية المتفق عليها في باب الأسماء، انطلاقا من تلك الخلافات الصرفية المتعددة التي حوتها المؤلفات الصرفية، وخدمة لعلم الصرف العربي.

3- الوقوف على المنهج الذي سار عليه الصرفيون في ذلك الاتفاق، ومحاولاتهم تفسير تلك الظواهر الصرفية والحجج والبراهين التي اعتمدوا عليها، وحسب علم الباحث لا يوجد دراسة صرفية سابقة تناولت هذا العنوان.

واعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج البنيوي في جمع المسائل الصرفية المنقول فيها اتفاق الصرفيين، وتحليل المسائل والمصطلحات والأدلة التي اعتمد عليها الصرفيون في عرض وإظهار مسائل الاتفاق، مبينا الألفاظ التي استعملها الصرفيون في مؤلفاتهم بين ألفاظ صريحة تدل على الاتفاق مثل (الاتفاق، اتفاقا، اتفقوا، باتفاق، أجمع، الإجماع، أجمعوا، إجماعا) وألفاظ أخرى تضمنت الاتفاق مثل (لا خلاف، بلا خلاف، لم نسمع أحدا ذهب إلى غيره).... إلخ.

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يُقسم على ثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

المبحث الأول: في المصادر.

المبحث الثاني: في التصغير والنسب.

المبحث الثالث: في بعض الأسماء الأخرى.

توطئة: تعريف علم الصرف

الصرف لغة:

(صرف) الصَّرْفُ رَدُّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفًا، فانْصَرَفَ وصارَفَ نفْسَه صَرفَها عنه، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟﴾ [التوبة: 127] أي: رَجَعوا و﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: 127] أي: أَضلَّهُم وقوله: ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [الفرقان: 19] أي ما تستطيعون أن تصْرِفُوا عن أَنفسكم العَذابَ، والصَّرْفُ الحِيلةُ، والصَّريفُ اللَّبَنُ الذي يُنْصَرَفُ به عن الضَّرْعِ حارًّا، وصَرْفُ الكلمة إجْراؤها بالتنوين،﴿وَصَرَّفْنَا ٱلْآيَٰتِ﴾ [الأحقاف: 27] أي بيَّناها، وتَصْريفُ الآيات تَبْيينُها، والصَّرْفُ أَن تَصْرِفَ إنسانًا عن وجْهٍ يريده إلى مَصْرِفٍ غير ذلك، وتَصاريفُ الأُمورِ تَخالِيفُها ومنه تَصاريفُ الرِّياحِ والسَّحابِ تَصْريفُ الرِّياحِ صَرْفُها من جهة إلى جهة وكذلك تصريفُ السُّيُولِ والخُيولِ والأُمور والآيات.

والصَّرَّافُ والصَّيْرَفُ والصَّيْرَفِيُّ: النَّقّادُ من المُصارفةِ وهو التَّصَرُّفِ والجمع صَيارِفُ وصَيارِفةٌ، وقيل: الصَّرْفُ التوبةُ، يقال: لا يُقْبَلُ منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ، وقيل: الصرفُ الوَزْنُ، والعَدْلُ الكَيْلُ وقيل: الصَّرْفُ: القيمةُ، والعَدلُ المِثْلُ، وأَصلُه في الفِدية يقال: لم يقبلوا منهم صَرفًا ولا عَدلًا، أَي لم يأْخذوا منهم دية ولم يقتلوا بقَتيلهم رجلًا واحدًا، وقيل: الصرف الزِّيادةُ والفضل، و الصَرْفانِ: الليلُ والنهارُ، ويقال: صرف الأجير من العمل والغلام من المكتب: خلى سبيله، والمال أنفقه والكلام زينه،

و(الصرفان) الرصاص، و(المصرف) الانصراف ومكان الصرف، وبه سمي البنك مصرفا، وقناة لصرف ما تخلف من الماء بعد اكتفاء الأرض[2].

الصرف اصطلاحا:

علم الصرف هو العلم الذي تُعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناء، ويُقصد بالأبنية هنا (هيئة الكلمة) لأن الكلمات العربية لها حالتان: حالةُ إفرادٍ وحالة تركيب، فالبحثُ عنها، وهي مُفردةٌ لتكون على وزن خاص وهيئة خاصة هو من موضوع (علم الصرف).

فالصرف علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها صِيغُ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب، فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يَعرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال، وبهِ نعرف ما يجب أن تكون عليهِ بنيةُ الكلمة قبلَ انتظامها في الجملة وذلك ما نقلته كتب النحو والصرف حول تعريف علم الصرف[3].

الفرق بين الصرف والتصريف:

يطلق علماء العربية مصطلح الصرف والتصريف على مسمّى واحد دون تفريق، وبعضهم حاول التفريق بين المصطلحين، إذ يرى أن الصرف يطلق على العلم المتعارف عليه الآن، أما التصريف فهو يطلق على ما يعرف بمسائل التمرين عند الصرفيين، فالتصريف على هذا جزء من الصرف[4].

وأغلب عناوين كتب القدماء استعملت مصطلح التصريف بدلا من الصرف، وسمى الشيخ عبد القاهر الجرجاني كتابه (المفتاح في علم الصرف) لكنه لم يستعمل فيه مصطلح الصرف واستعمل مصطلح التصريف وبدأه بتعريف التصريف الذي أوضح فيه أن التصريف تفعيل من الصرف فقال: اعلمْ أنَّ التصريفَ "تَفْعيلٌ " مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ فَتَتَوَلَّد منها ألْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة[5].

وعرف الشريف الجرجاني الصرف بأنه: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وعرف التصريف تعريفين الأول: هو علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب والثاني التصريف: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها[6].

وعلى ذلك ففائدةُ التصريفِ حصولُ الْمعَانِي الْمُخْتَلفَة المتشعبة عَن معنى واحِد، والعلمُ بِهِ أهمّ من معرفةِ النَّحْو فِي تعرّف اللُّغَة لأنَّ التصريف نظرٌ فِي ذَات الْكَلِمَة والنحو نظر فِي عوارض الْكَلِمَة كما أشار إلى ذلك العكبري[7].

أيهما أولا: الدرس النحوي أم الدرس الصرفي؟

علماء العربية القدماء لم يفصلوا بين علمي النحو والصرف، وشملت كتبهم العلمين معا، ومن المهم هنا أن نشير إلى ما نقله أبو الفتح عثمان بن جني من أن درس الصرف يكون قبل درس النحو حيث ذكر ذلك فقال: " فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ؛ ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال"[8].

وعِلمُ النحو وعلمُ الصَّرف صِنوان، يُكمِّل أحدُهما الآخر، لكن يبدو في ظاهر الأمر أن الناس إلى علم النحو أحوجُ منهم إلى علم الصرف ؛ لأنَّ علم النحو هو الذي تتغير به الكلمات كثيرًا، وعلمُ الصرف تبقى الكلمة على ما هي عليه في اللغة، لا تتغيَّر، سواء كانت فاعلا، أم مفعولا، أم غير ذلك، فعلم الصرف إذًا أدق العلوم وأصعبها مراسا لكن علم النحو هو الذي يكثر فيه التغيير، ولهذا كانت حاجة الناس إليه أعظمَ من حاجتهم إلى علم الصرف، ويمكننا أن نخلص إلى أن الناس محتاجون إلى هذا وإلى هذا، لكنْ لكلٍ درجات.

الاتفاق على أن علم الصرف جزء من النحو:

يُعرَّف علم الصرف بأنه علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، قال الرضي: "واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة والتصريف"[9].

ونبه محققو شرح شافية ابن الحاجب إلى أن ما أشار إليه الرضي هو على طريقة المتقدمين من النحاة، فإنهم يطلقون النحو على ما يشمل التصريف، والمتأخرون على أن التصريف قسيم النحو لا قسم منه، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل ما عداه، فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وأما التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدرا

واسما علما، فيستعمل مصدرا في تغيير الكلمة عن أصل وضعها، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات:

الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل، وذلك كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب.

والثاني: تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الإلحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو التخفيف، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة والإدغام، ويستعمل التصريف اسما علما في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء وإمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء كالوقف والإدغام والتقاء الساكنين[10].

اتفاقهم أن معاذ بن مسلم الهراء أول من وضع علم الصرف:

نقل الشيخ خالد الأزهري أنهم اتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء[11]. فقال: "واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية"[12].

وقال السيوطي في معرض حديثه عن الكسائي: " كان له عم يقال له مُعاذ بن مسلم الهرّاء، وهو نحوي مشهور، وهو أول من وضع التصريف"[13] قال صلاح الدين الزعبلاوي: "وقد يضم إلى الرؤاسي عمه معاذ بن مسلم الهراء مبدع علم التصريف، وشيخ الكسائي والفراء، وقد عُمر طويلًا (ت189هـ)"[14].

وما نقلته كتب النحو والصرف من الْقَول بِأَن الهراء هُوَ وَاضع علم الصّرف ليسَ على إِطْلَاقه، فكتاب سيبَوَيْه ملِيء بالمسائل الصرفية، ولكن قد يُقَال بِأَن الهراء هُوَ أول من أفرد علم الصّرْف بالبحث، والإكثار من مسَائِل التمارين التِي كَان النحاة يسمّونها تصريفًا فنسب إِليه وضع هذا الْعلم من هذا الْباب، وهو ما أشار إليه بعضهم[15].

معنى الاتفاق الصرفي:

ورد مصطلح الاتفاق بمعنى الإجماع ؛ ولذلك عمد مؤلفو المعاجم[16] إلى أن يعرفوا الاتفاق بمعنى الإجماع، والإجماع بمعنى الاتفاق قال الزبيدي: " والإِجماعُ، أَي إِجماعُ الأُمَّةِ: الاتفاق، يُقَال: هَذَا أَمرٌ مُجمَعٌ علَيْه: أَي مُتَّفَقٌ عليهِ، وقالَ الرّاغِبُ: أَي اجتمَعتْ آرَاؤُهُمْ عليه"[17].

وعرف بعض المحدثين الإجماع فقال هو: اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي، أو فردي ينقض هذا الاتفاق المجمع عليه[18].

المبحث الأول: في المصادر

1- الاتفاق حول صياغة بعض المصادر القياسية

اتفق الصرفيون على قواعد في باب المصدر وهي ما تُعرف بالمصادر القياسية وأصبحت قواعد صرفية معروفة وهي:

1- ما كان مصدره على فِعال وهو كل فعل دل على امتناع، كأبى إباء ونفر نفارا وشرد شرادا.

2- ما كان مصدره على فَعْلان وهو كل فعل دل على تقلب نحو طاف طوفانا وجال جولانا ونزا نزوانا.

3- ما كان مصدره على فُعال وهو كل فعل دل على داء أو صوت فمثال الأول: سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء، ومثال الثاني: نعب الغراب نعابا، ونعق الراعي نعاقا، وأزت القدر أزازا.

4- ما كان مصدره فَعيلا يأتي مصدرا لما دل على سير، ولما دل على صوت، فمثال الأول: ذمل ذميلا، ورحل رحيلا، ومثال الثاني: نعب نعيبا، ونعق نعيقا، وأزت القدر أزيزا، وصهلت الخيل صهيلا.

5- ما كان الفعل على فعل ولا يكون إلا لازما يكون مصدره على فعولة أو على فعالة، فمثال الأول: سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة، ومثال الثاني: جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة.

وما أتى مخالفا لما مضى... فبابه النقل كسُخْط ورِضا[19].

وهذا يعني أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط سخطا ورضي رضا وذهب ذهابا وشكر شكرا وعظم عظمة [20].

2. لا خلاف في جواز تثنية وجمع المصدر المبين للعدد

المشهور أن بنية المصدر تأتي على ثلاث حالات:

الأولى: يأتي المصدر مؤكدا مثل ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: 164].

الثانية: يأتي مبينا للنوع نحو: التفت التفاتة الأسد.

الثالثة: يأتي مبينا للعدد نحو: تدور الأرض دورة واحدة في اليوم.

وقد منع النحاة تثنية وجمع النوع الأول والثاني واستثنوا من ذلك النوع الثالث وهو المصدر المبين للعدد فجوزوا تثنيته وجمعه، ونقل ابن عقيل عدم الخلاف في جواز تثنيته وجمعه فقال:

"فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات"[21].

ولم يجد الباحث خلافا فيما وقف عليه من كتب في جواز تثنية وجمع المصدر المبين للعدد مع أنهم منعوا تثنية وجمع غيره، ويرجع ذلك إلى المعنى الذي يفيده المصدر وفقا لما أشار إليه ابن الوراق بقوله:

"وَإِنَّمَا سَقَطت تَثْنِيَة الْمصدر لأنه اسْم لجنس الضَّرْب والأكل وما أشبهها، وَالْجِنْس يدل على الْوَاحِد فَمَا فَوْقه، فَلَا معنى للتثنية وَالْجمع إِلا أَن تخْتَلف أَنْوَاعه، كَقَوْلِك: ضربت زيدا ضربتين، إِذا كَانَ أَحدهمَا شَدِيدا، وَالْآخر خَفِيفا، وعَلى هَذَا قَوْله تَعَالَى:﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: 10] أَي: ظنونا مُخْتَلفَة"[22].

وأشار أحد الباحثين إلى أن أبا العلاء المعري قد ذكر أن تثنية المصدر قد وردت قليلا، وممن أجاز ذلك ووافقه ابن الخطيب التبريزي[23].

3- الاتفاق على أن المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع

واتفق الصرفيون على عدم تثنية وجمع المصدر المؤكد لعامله، فلا نقول: سمعت سمعين ولا سمعت أسماعا، وقد نقل هذا الاتفاق خالد الأزهري فقال: "المصدر المؤكد لعامله لا يثنى، ولا يجمع باتفاق، فلا يقال: (ضربت ضربين) بالتثنية، ولا: (ضربت ضروبًا) بالجمع؛ لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير ك(ماء) و(عسل)و(دقيق)؛ ولأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق، فكذلك ما كان بمنزلته"[24].

ونقل أبو حيان جواز جمع المصدر المؤكد لعامله عند إرادة تفريق الجنس، واختلاف أنواعه، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾، وكقوله: ﴿أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖ﴾ [يوسف 44][25].

4- المصدر العددي يثنى ويجمع باتفاق

اتفق الصرفيون على أن المصدر العددي، وهو المختوم بتاء الوحدة كـ(ضربة) يثنى ويجمع "باتفاق نقل ذلك خالد الأزهري فقال: "المصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة كـ(ضربة) بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق، فيقال: (ضربت ضربتين، وضربات ؛ لأنه فرد لجنس كـ(تمرة) و(كلمة)"[26].

5- الاتفاق على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر

الخلاف مشهور بين نحاة البصرة والكوفة في أيهما مشتق من الآخر المصدر أم الفعل، إلا أن هذا الخلاف قد تضمن اتفاقا واضحا بين النحاة البصريين والكوفيين على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر، وهذا الاتفاق أشار إليه ابن مالك فقال: "واتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما عن الآخر، لكن البصريين جعلوا الأصالة للمصدر، وجعلها الكوفيون للفعل"[27].

وقد جعلتُ هذه المسألة هنا في هذا البحث؛ لأن فيها اتفاقا بين البصريين والكوفيين وهو اتفاق الأكثرين ولم يشذ عن ذلك الاتفاق سوى ابن طلحة[28] كما أشار إلى ذلك أبو حيان الذي نقل في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن طلحة من أنه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر، بل كل واحد أصل بنفسه، وختم أبو حيان بقوله: " وهذا الخلاف لا يجدي كبير منفعة؛ إذ ليس خلافًا راجعًا إلى نطق، ولا إلى اختلاف معنى نسبي"[29].

وينبه الباحث هنا إلى أن هناك رأيا ضعيفا نقله أبو العلاء المعري بأن الأفعال مشتقة من أسماء الفاعلين[30].

وينبه الباحث هنا أيضا إلى أن بعض المسائل الصرفية المنقول فيها اتفاق قد يكون خالف هذا الاتفاق أحد العلماء، كما هو وارد في هذه المسألة، لكنهم نقلوا الاتفاق ولم يلتفتوا إلى رأي المخالف، وقد يكون ذلك راجعا إلى عدم قوة حجة المخالف أو قياسه قياسا ضعيفا، لا يرقى إلى درجة الأخذ به أو لأن حجة المتفقين أقوى وأفضل من حجة المخالف.

المبحث الثاني: في التصغير

1- تصغير ميقات وريح: (مويقيت ورويحة)

ذهب الصرفيون إلى أن أصل كلمة ريح هو روح لاشتقاقها من الروح، وأصل كلمة ميقات هو موقات من الوقت وإنما أبدلت الواو ياء في ريح وميقات للكسرة التي قبلهما، فإذا جمعت على أرواح

وأوقات، فقد سكن ما قبل الواو، وزالت العلة التي توجب قلبها ياء، فلهذا وجب أن تعاد إلى أصلها، كما أعيدت لهذا السبب في التصغير فقيل: رويحة ومويقيت[31] وأشار الرضي إلى الاتفاق في ذلك فقال: "ومن المتفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها نحو ميقات وريح، تقول في تصغيرهما: مويقيت ورويحة، لزوال الكسر والسكون، وهذا كما تقول في الجمع مواقيت"[32].

ويرى الباحث هنا أن ما ذهبوا إليه من اتفاق هو الصحيح الذي يتفق مع الأسلوب اللغوي السليم، وهو أخف على اللسان؛ لأنَّ الواوَ من جنْسِ الضمَّةِ، فإذا سُكِّنت ضَعُفَتْ قليلًا والكسرةُ قبلها من جِنْسِ الياءِ، وتخليصُ الواوِ السَّاكنةِ بعد الكسرة ثقيلٌ جدًا فجذبَتْها الكسرةُ إلى جِنْسها، وكانَ ذلك أخفَّ على اللِّسان كما أشار إلى ذلك أبو البقاء العكبري[33].

2- رد الأصل في قريريط ودنينير

أشارت كتب النحو والصرف[34] إلى ما أصله حرف صحيح غير همزة، نحو: دينار وقيراط، فإن أصلهما دنار وقراط، والياء فيهما بدل من أول المثلين، فتقول فيهما: دنينير وقريريط، يَدلُّ علَى ذلكَ جمعُهم إياهُ دَنانيرُ وقَرَاريطُ والتصغيرُ دُنَينيرٌ وقُريريطٌ فأَبدلوا الأُولى ياءً، وعللوا ذلك بأن النُّونَ تشبه الواوَ في غُنَّتها وتُثقّل بالتَّشْدِيد فيزدادُ ثِقَلُها فإذا انكسَر ما قبلَها حُوِّلت إلى الياء.

وأشار الرضي[35] إلى أنهم اتفقوا على رد الأصل في قريريط ودنينير لزوال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء، كما قيل قراريط ودنانير، فقال: " وكذا اتفقوا على رد الأصل في قريريط ودنينير لزوال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء، كما قيل قراريط ودنانير"[36].

3- تصغير طي ولي هو (طُوي ولُوي)

نقلت كتب النحو والصرف مواضع قلب الواو ياء، ومنها: أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، وأن تكون الأولى منهما ساكنة سكونًا أصليًّا غير عارض، وأن تكون أصلًا غير منقلبة عن حرف آخر، فإذا تحققت هذه الشروط الخمسة وجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء. سواء كانت الياء هي السابقة. نحو: سيّد. وميت، وأصلهما: سَيْود، ومَيْوت. بدليل: ساد يسود، ومات يموت، أم كانت الواو هي السابقة نحو: طيّ، وليّ - مصدر طويت ولويت - وأصلهما: طَوْيٌ، ولَوْيٌ، فإن اجتمعتا في كلمتين فلا قلب نحو: يدعو يوسف، يجري وائل. وكذا لو كان بينهما فاصل نحو: زيتون، أو كان السابق منهما متحركًا نحو: طويل وغَيُور، أو كان سكونه عارضًا كقولهم

في: (قَوِيَ) الماضي، المكسور أصالة: قَوْيَ بسكون الواو للتخفيف، أو كان السابق غير أصيل نحو: كويتب في تصغير كاتب[37].

وعلل ذلك سيبويه فقال: "وإذا حقرت الطي قلت طويٌّ وإنما أبدلت الياء مكان الواو كراهية الواو الساكنة بعدها ياءٌ ولو كسرت الطي على أفعلٍ أو أفعالٍ أظهرت الواو"[38].

وأشار الرضي إلى الاتفاق في ذلك فقال: "وكذا اتفقوا على رد أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء وسكون أولاهما، كما تقول في تصغير طيّ وليّ: طُوي ولُوي لتحرك الأولى في التصغير"[39].

4.الاتفاق على أن تصغير عطاء وقضاء: عُطيّ وقُضيّ

فصل الصرفيون أن الأصل في تصغير عطاء وقضاء يأتي على وزن فُعيِّل: عُطيُّ وقُضيُّ وأصله: (عُطَيِّي) بثلاث ياءات الأولى للتصغير والثانية بدل من الألف والثالثة بدل من لام الكلمة فاستثقلوا توالي ثلاث ياءات مع كسر المتوسطة منها فحذفت الأخيرة تخفيفا[40]، قال سيبويه: "واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فعيلٍ ويجري على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء عطيٌّ وقضاء قضيٌّ"[41].

ونقل ابن مالك رأي أبي عمرو بن العلاء فقال: "وأبو عمرو يفرّق فيحذف في (عُطَيّ) ونحوه مِمَّا الياء الأولى والثانية فيه زائدتان ولا يحذف في (أُحَيٍّ) ونحوه ؛ لأنَّ الياء الثانية فيه موضع العين مع الإجماع على اغتفار ذلك في الفعل كـ(أُحيي (مضارع) حَيَّيْتُ)، وفي الاسم الجاري عليه كـ(المُحيّ) و(التّزَيّ)مصدر تَزَيَّا بالشيء. وإنَّما اغتفر ذلك في الفعل من أجل أنَّه عرضة لحذف آخره بالجزم ثُمَّ حُمِلَ عليه اسم الفاعل والمصدر"[42].

ونقل الرضي الاتفاق في ذلك فقال: "وكذا اتفقوا على رد أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف الزائدة، نحو عطاء وقضاء، فتقول: عُطي، تردها إلى الواو، ثم تقلبها ياء لانكسار ما قبلها، ثم تحذفها نسيا لاجتماع ثلاث ياءات"[43].

وكذلك نقل السيوطي الإجماع فقال: "إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات فإن كانت الثانية زائدة وجب بالإجماع حذف الثالثة منسية لا منوية، كعطاء إذا صغرته تقول عُطَيِّ بثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن ألف المد والياء المنقلبة عن ياء الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الإعراب

على ما قبلها، وإن كانت غير زائدة، فقال أبو عمرو لا تحذف لأن الاستثقال إنما كان متأكدًا لكون اثنين منها زائدين ياء التصغير والياء الأخرى الزائدة"[44].

5- رد الألف في (آدم) إلى أصلها وهو الهمزة عند التصغير والجمع

إن القارئ لكتب النحو والصرف[45] يجد أن النحاة والصرفيين قد فصلوا في أن أصل آدم (أأدم) بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة قلبت الهمزة الثانية ألفا؛ لوقوعها ساكنة بعد فتحة، ثم أُبدلت الثانية واوا عند التصغير (أُويدم) لانضمام ما قبلها؛ والأصل (أؤيدم) وتجمع (أوادم) على وزن (أفاعل) وليس على وزن (فواعل)؛ لأن الهمزة في أوله زائدة وهي همزة "أفعل" الصفة المنقول عنها الاسم.

ونقل الرضي الاتفاق على رد الألف في آدم إلى أصلها فقال:" وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها وهو الهمزة، في التصغير والجمع، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لا في الآخر غير مكسورة إحداهما"[46].

6- لا يصغر (ذي) من أسماء الإشارة اتفاقا

قال ركن الدين الأستراباذي: " اعلم أنهم خالفوا في تصغير أسماء الإشارة و الموصولات التي تصغر تصغير الأسماء المتمكنة؛ للإيذان من أول الأمر أنها غير متمكنة فألحقوا قبل آخرها ياء، وزيد في آخرها ألف، عوضا عن ضم الأول وفتح الثاني في المتمكن. وقالوا في (ذا): ذيَّا وفي (تا: تيَّا، وفي (أُولَى): أُوَليَّا؛ لأنهم لما زادوا ياء قبل آخرها وكان في آخرها ألف انقلبت تلك الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها، ووجب فتح الياء لزيادة الألف بعدها، ولم يصغروا ذي وذه؛ لئلا يلتبس بتصغير المذكر للاستغناء بتصغير "تا" عن تصغيرهما"[47].

ونقل ابن هشام الأنصاري الاتفاق على أن اسم الإشارة (ذي) لا يصغر معللا ذلك بالإلباس بتصغير (ذا) فقال ابن هشام: " ولا يُصغَّر " ذي " اتفاقًا للإلباس"[48].

وأشار الأزهري إلى الاتفاق في ذلك فقال: "ولا يصغر: (ذي) من أسماء الإشارة اتفاقًا عند الجميع للإلباس بتصغير (ذا)"[49].

7- تصغير إنسان: (أُنيسيان)

ورد تصغير إنسان عند العرب شاذا عن القياس إذ صغروه على (أنيسيان) والقياس (أنيسان)؛ لأنه لا ياء في إنسان بعد السين، لا لفظا ولا تقديرا[50] قال الفراء: "وقوله: وَأَناسِيَّ كَثِيرًا

واحدهم إنْسِيّ وإن شئت جعلته إنسانًا ثُمَّ جَمَعته أناسيّ فتكون الياء عوضًا من النون والإنسان في الأصل إنْسِيَان لأن العرب تصغره أنيسيان. وإذا قالوا: أناسين فهو بيّن مثل بُستانٍ وبَساتِينَ"[51].

ونقل ابن منظور اتفاق العرب قاطبة أن تصغير إنسان (أنيسيان) فقال:

"والإنسانُ أَصله إِنْسِيانٌ لأَن الْعَرَبَ قَاطِبَةً قَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ: أُنَيْسِيانٌ، فَدَلَّتِ الْيَاءُ الأَخيرة عَلَى الْيَاءِ فِي تَكْبِيرِهِ، إِلا أَنهم حَذَفُوهَا لَمَّا كَثُرَ الناسُ في كلامهم، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ صَيَّاد: قَالَ النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ذاتَ يَوْمٍ: انْطَلِقوا بِنَا إِلى أُنَيسيانٍ قَدْ رأَينا شأْنه[52]، وَهُوَ تَصْغِيرُ إِنسان، جَاءَ شَاذًّا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَقِيَاسُهُ أُنَيْسانٌ، قَالَ: وإِذا قَالُوا أَناسينُ فَهُوَ جَمْعٌ بَيِّنٌ مِثْلَ بُسْتانٍ وبَساتينَ، وإِذا قَالُوا أَناسي كَثِيرًا فَخَفَّفُوا الْيَاءَ أَسقطوا الْيَاءَ الَّتِي تَكُونُ فِيمَا بَيْنَ عَيْنِ الْفِعْلِ وَلَامِهِ مِثْلَ قَراقيرَ وقراقِرَ، ويُبَيِّنُ جَوَازَ أَناسي، بِالتَّخْفِيفِ، قَوْلُ الْعَرَبِ أَناسيَة كَثِيرَةٌ، والواحدُ إِنْسِيٌّ وأُناسٌ إِن شِئْتَ. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّه عَنْهُمَا، أَنه قَالَ: إِنما سُمِّيَ الإِنسان إِنسانًا لأَنه عُهِدَ إِليه فَنَسِي"[53].

قال ابن سيده: "إِنْسَان عِنْدِي مُشْتَقّ من أنس وَذَلِكَ أَن أنس الأَرْض وتجملها وبهاءها إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا النَّوْع الشريف اللَّطِيف الْمُعْتَمِر لَهَا والمعني بهَا فوزنه على هَذَا فعلان وَقد ذهب بَعضهم إِلَى أَنه إِفْعِلانٌ من نَسِيَ لقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: 115] وَلَو كَانَ كَذَلِك لَكَانَ إِنْسِيَانًا"[54].

وقال ابن الصائغ: "وقال الكوفيّون: (أُنَيْسِيَان) تصغير إنسان؛ لأنّ أصله: إِنْسيان، على زِنَة (إِفْعِلان)، وإذا صغّر (إفعلان) قيل: أُفَيْعِلاَن؛ وهو مبنيّ على قولهم: أنّ إنسان مأخوذ من النّسيان؛ وعلى هذا يكون وزن (إنسان): إِفْعَان ويرى البصريّون أنّه مأخوذٌ من الأُنس، وعلى هذا فوزنه: فِعْلاَن"[55].

ويلاحظ الباحث هنا أن العرب -وإن كانوا قد اختلفوا في أصل كلمة (إنسان)- قد اتفقوا في تصغيره وهو أنيسيان والقياس أنيسان، ولم يجد الباحث في كتب النحو والصرف التي وقف عليها والمدونة في نهاية هذا البحث رأيا نحويا آخر قويا في تصغير إنسان سوى ما نقل عن بعض المفسرين ومن ذلك ما نقله فخر الدين الرازي أن تصغير إنسان (أنيسين) في محاولة له لتفسير لفظ (يس) في قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: 1- 2] فرأى أن تصغير إنسان: أنيسين، وكأنه حذف الصدر منه وأخذ العجز، وقال يس[56].

إلا أن هذا الرأي ضعيف ولا يقوم على حجة قوية، كما أشار إلى ذلك أبو حيان الذي تعقب هذا الرأي وأبطله بقوله:" الذي نُقل عن العرب في تصغير إنسان: أنيسيان -بياء بعدها ألف- فدل على أن أصله: إنسيان؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولا نعلم أنهم قالوا في تصغيره أنيسين، وعلى تقدير أنه يصغر كذلك فلا يجوز ذلك إلا أن يبنى على الضم؛ لأنه منادى مقبل عليه، ومع ذلك فلا يجوز؛ لأنه تحقير، ويمتنع ذلك في حق النبوة "[57].

وجعلوا تصغير إنسان من ضمن الكلمات التي ورد تصغيرها شاذا على غير قياس عند العرب كتصغيرهم رجل (رويجل)، ومغرب: (مغيربان)، وليلة على: لييلية، مع أن القياس فيما سبق هو: رجيل، مغيرب، لييلة.

8. إجماعهم على تصغير تمر: تُمَيْر

نقلت كتب النحو والصرف[58] أن (تَمْر)اسم جنس يصغره العرب على (تُمير) ؛ لأن كلمة (تمر) تندرج من ضمن اسم الجمع، واسم الجمع يصغر على لفظه قال السيوطي:" تصغر أَسمَاء الجموع، وجموع الْقلَّة على لَفظهَا فَيُقَال فِي ركب ركيب وَفِي قوم قويم وَفِي رَهْط رهيط وَفِي أجمال أجيمال وَفِي أكلب أكيلبة وَفِي أرغفة أريغفة وَفِي غلمة غليمة قَالَ أَبُو حَيَّان ويندرج اسْم الْجِنْس تَحت اسْم الْجمع فَيُقَال فِي تمر تمير "[59].

ونقل ابن يعيش أنهم أجمعوا على تصغير (تمر) تمير متحدثا عن الحمل على المعنى في اسم الجنس فقال:" فإن قيل: فقد قال:﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ﴾[الحاقة: 7] فأنّث، وقال ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ﴾ [ق: 10] والحالُ كالوصف،وقال سبحانه ﴿ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: 12]، فوصفه بالجمع، فهلا دل ذلك على أنه جمع؛ لأنّ المفرد المذكر لا يوصَف بالجمع، قيل: إن ذلك جاء على المعنى؛ لأن معنى الجنس العمومُ والكثرةُ، والحمل على المعنى كثير، ويدل على ذلك إجماعُهم على تصغيره على لفظه نحوِ (تُمَيرٍ)، و(شُعَيرٍ) ولو كان مكسرًا لرُد في التصغير إلى الواحد، وجمع بالألف والتاء من نحو (تُمَيْراتٍ)، و(شُعَيراتٍ)، فلما لم يُرَد هنا إلى الواحد، دل على ما قلناه"[60].

المبحث الثالث: في النسب

1.الاتفاق على النسب إلى (ذو) بمعنى صاحب: ذَوويٌّ

نقلت كتب النحو والصرف[61] أن النسب إلى (ذو) بمعنى صاحب كقولنا (ذو مال) هو ذَوويّ، وأشار ابن السراج إلى ذلك فقال: " فإنْ أَضفتَ إلى رجلٍ اسمهُ (ذو مالٍ) قلتَ: **ذَوويٌّ** وكذلكَ ذَات مالٍ لأَنكَ إذا أَضفتَ حذفتَ الهاءَ فكأَنكَ تضيفُ إلى (ذو)"[62].

ونقل بدر الدين المرادي و الأشموني أن ذلك اتفاق فقال الأشموني: "وفي ذي: ذَوويٌّ اتفاقا؛ لأن وزنه عند الأخفش فعل كمذهب سيبويه"[63] وعلل ذلك ابن هشام فقال:

" وتقول في ذو وذات: ذووي ؛ لأمرين ؛ اعتلال العين، ورد اللام في تثنية ذات؛ نحو﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ٤٨﴾ (الرحمن: 48) وتقول في أخت: أخوي"[64].

وقد أشار عباس حسن إلى ذلك فقال: " وفي هذا الوضع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين، يصرح النحاة بأن النسب إلى: "ذو" و"ذات" هو: " ذووي" فيهما؛ لأن لامهما محذوفة، وعينهما معتلة ويقولون إن أصلهما: "ذوي" ويعددون أنواعا معقدة من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضا؛ كي يصلوا من ورائها إلى إثبات هذا الأصل. وقد كدوا، وداروا حتى انتهوا إلى ما أرادوا، وهو غير ما يريده الواقع، والرأي السديد"[65].

2.الأقيس في النسب إلى نحو (بعلبك وحضرموت): بَعْلي وحَضْري

القياس المعمول به صرفيا في باب النسب، أن النسب يكون إلى صدر الاسم المركب سواء كان التركيب إسناديا مثل (تأبط شرا) فنقول: تأبطيّ، وفي برق نحره نقول: برقيّ، أو كان التركيب إضافيا مثل امريء القيس، نقول:مَرئيّ، أو كان التركيب مزجيا، مثل بعلبك، ومعد يكرب، فنقول: بعليّ ومعديّا ومعدويّ

وخاض الصرفيون في الطريقة التي يُنسب بها المركب تركيبا مزجيا، مثل: بعلبك وحضرموت وأشاروا إلى أن الوجه المقيس في ذلك هو النسب إلى صدره دون العجز، ونقل المرادي أن هذا القياس اتفاق فقال:

"وأما المزجي ففي النسب إليه خمسة أوجه، الأول: مقيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدره، فتقول في بعلبك: بعلي، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسي"[66].

وبعد أن أشار المرادي إلى الاتفاق على الرأي الأول من أن الأقيس هو النسب إلى صدر الاسم المركب تركيبا مزجيا، نقل ثلاثة أوجه أخرى فقال: "الثاني: أن ينسب إلى عجزه، فتقول: بكي، وهذا الوجه أجازه الجرمي ولا يجيزه غيره، ولم يسمع إلى العجز مقتصرا عليه، الثالث: أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما، فتقول: بعلي، بكي، وهذا أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قول الشاعر:

ـ تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِية[67].

وظاهر كلام أبي الحسن في الأوسط موافقته.

الرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكي، الخامس: أن يبنى من جزأي المركب اسم على فعلل وينسب إليه، قالوا في حضرموت: حضرمي. وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم في ذلك خلافا[68].

ومع هذا لا بدَّ من مراعاة السماع فقد قالوا: (حضرمي) نسبة إلى حضرموت من غير قياس، وكان القياس أن يقولوا حضْري، وقالوا: عبشمي نسبة إلى عبد شمس، وعبدري نسبة إلى عبد الدار، وتيملي نسبة إلى تيم اللات، نسبوا عن طريق النحت[69].

3- النسب إلى عدُوّ (عدُوّي) اتفاقا

أشارت بعض الكتب النحوية[70] إلى أن النسب إلى عدُوّ: عَدُوّي، ونقل ابن الحاجب الاتفاق على ذلك فقال: " وأما في نحو عدُوّ فَعَدُوّيٌّ اتفاقا "[71] وقال الأشموني:

" ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها، فتقول في النسب إلى شنوءة شنئي وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يُقاس عليه، بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولي، كما يقول الجميع في فعول صحيحا كان كسلول، أو معتلا كعدو، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سلولي وعدوّي"[72].

ويرى الباحث أن الاتفاق في النسب إلى (عدو) عدوّيّ يتفق مع الذوق اللغوي العام ؛ حيث إن نطق الكلمة في النسب (عدُوّي) هو الأفضل ويتفق ذلك مع تعريف النسب بأنه إلحاق ياء مشددة مكسور ما قبلها، وبذلك نحافظ على لفظ (عَدُو) ولم يجْر تغيير على اللفظ سوى إضافة ياء النسب، وحتى لا يشبه كلمات أخرى كالنسب إلى كل من عَدِي (عدَوِي) وعدوة (عدوي) ولذلك نجد في نقل سيبويه ما يفيد الابتعاد عن التشابه مثل تصغيره لكلمة (عدويّ) اسم رجل أو صفة فقال: "وإذا حقرت (عدويٌّ) اسم رجل أو صفة قلت عديٌّ أربع ياءات لا بد من ذا ومن قال عدويٌّ فقد أخطأ

وترك المعنى لأنه لا يريد أن يضيف إلى عديٍ محقرًا إنما يريد أن يحقر المضاف إليه فلا بد من ذا، ولا يجوز عديويٌ في قول من قال أسيودٌ، لأن ياء الإضافة بمنزلة الهاء في غزوةٍ فصارت الواو في عدويٍ آخرة، كما أنها في غزوةٍ آخرة، فلما لم يجز غزيوةٌ كذلك لم يجز عديويٌ"[73].

4. النسب إلى (رَبْ) رَبِّي وليس (ربي)

نقل الشيخ خالد الأزهري الإجماع على أن النسب إلى (رب): رَبِّي فقال: "إذا نسبت إلى ما حذفت عينه، وصحت لامه رددتها وجوبًا في مسألة واحدة، نحو: (رب) بتخفيف الباء، وأصلها التشديد، فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به، فإذا نسبت إليه قلت: (رَبِّي)، برد العين ساكنة، ولا تحرك لثقل الفك إجماعًا"[74].

ونبه المرادي إلى عدم الخلاف في النسب إلى (ربْ) أنه (رَبِّي) فقال في أحد تنبيهاته:" تنبيه: بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين، فتقول: المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك في: سه ومذ - مسمى بهما- سهي ومذي، كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، وهو مقيد بألا يكون من المضاعف، نحو: ربْ -المخففة- بحذف الباء الأولى-إذا سمي بها ونسب إليها، فإنه يقال: رَبِّي- برد المحذوف- نص عليه سيبويه، ولا يعرف فيه خلاف، وإن كانت لامه معتلة نحو المري ويري - مسمى بهما- جبر، فتقول فيهما: المرئي واليرئي - برد المحذوف"[75].

وما نص عليه المرادي أكد عليه الأشموني[76] منبها أن ذلك لا يعرف فيه خلاف.

وأضاف الصبان بقوله: " وإن كان أصله بالسكون بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن مضعفًا، فإن كان مضعفًا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء، فإنك إذا نسبت إليها قلت: ربِّي بتشديد الباء اتفاقًا، ووجه سقوطه أن رب المخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح، فجبرها عند النسب إليها برد عينها لا برد لامها، والكلام في المجبور برد لامه، فتنبه"[77].

5- النسب إلى (ابنة) كالنسب إلى (ابن) اتفاقا: ابني وبنوي

أشار الصرفيون إلى أن أصل(ابن): بنو، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه: بنون وفي النسب تقول: بنوي، وعللوا لذلك: أن الغالب على ما حذفت لامه الواو دون الياء، وأنهم قالوا: البنوة، وأنهم قالوا في مؤنثه: بنت، فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، ودليل

تحريك العين قولهم في جمعهم: أبناء، ومن قال في النسب إلى ابن وأخ: بنوي وأخوي قال في النسب إلى (بنت) وأخت: بنوي و أخوي ؛ لأن النسب إلى المؤنثِ كالنسب إلى مذكره، والتاء في بنت تذهب عند النسب، ومن قال: ابنة. قال: ابني على قولك: ابني في ابن[78].

ونقل الأشموني الاتفاق على أن النسب إلى ابنة كالنسب إلى ابن فقال: " النسب إلى ابنة: ابني وبنوي، كالنسب إلى ابن اتفاقا"[79] وللباحث هنا ملاحظتان:

.الأولى: استدلالهم أن أصل ابن: بنو بقولهم (البنوة) معللين: أن الغالب على ما حذفت لامه الواو دون الياء، فإن ذلك له ما يعترضه من أن البنوة لا دليل فيها؛ لأنهم قالوا: الفتوة، ولام فتى ياء.

.الثانية: نُقل أنهم اتفقوا على أن النسب إلى (ابنة) كالنسب إلى (ابن): ابني وبنوي، ويُستحسن أن أُشير هنا إلى ما نقله السيوطي من رأي انفرد به يونس: أن النسب إلى ابن وأخت هو: بنتي وأختي، فإن ما ذهب إليه يونس -وإن كان مخالفا للاتفاق ولم يؤخذ به- قد يُعد وجيها في الإبعاد عن اللبس[80].

6- يُرد لام (شاة) عند النسب اتفاقا

نقلت الكتب[81] النحوية والصرفية أن النسب إلى شاة عند سيبويه والجمهور: (شاهي). وعند الأَخفَش شوهي برد الْوَاو أَيْضا إِلَى أَصْلهَا). ونقل الأزهري الاتفاق على رد لام (شاة) عند النسب فقال: " وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه رددتها وجوبًا في مسألتين: إحداهما: أن تكون العين معتلة كـ: شاة، أصلها، شوهة" بسكون الواو كـ: صحفة"، ثم لما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها. فانقلبت ألفًا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء ؛ بدليل قولهم في تكسيرها:(شياه) بالهاء. وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها، فإذا نسبت إلى (شاة) رددت لامها اتفاقا"[82].

وقال مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير: " أمّا المعتلّ فتقول في النّسب إلى شاة: شاهيّ ؛ لأن المحذوف هاء، وأصلها شوهة. فلمّا حذفت الهاء بقيت تاء التّأنيث، ولا يكون قبلها إلا مفتوح، فصارت شوة، فانقلبت الواو ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت شاة"[83] وسواء كان النسب على مذهب سيبويه (شاهي) أم على مذهب الأخفش (شوهي) فكلاهما رد اللام إلى الكلمة.

7.إجماع النحاة أن النسب إلى (أميَّة) تصغير أمة: أموي

علل بعضهم النسب إلى أمية أموي فقال: "يَاءُ "فُعَيل" المعْتَلِّ اللاَّم كـ "قُصَي" تقُولُ في نسبها "قُصَوِيّ" و"أميَّة" أُمَوِيّ" بحَذْفِ الياء الأولى، وقَلْبِ الثَّانِيةِ أَلِفًا (لِتحركها وانفتاح ما قبلها)، وقَلْبِ الأَلِفِ واوًا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين"[84].

وأشار ناظر الجيش إلى إجماع النحاة في النسب إلى أمية تصغير (أمة) فقال:"قيل له: فكيف تعمل في: أميّة فقد ذكر الأئمة أنها تصغير: أمة، والأصل: أميوة ولكنها أعلت الإعلال المعروف لمثلها، وقد أجمع النحاة على أن يقال في النسب إليها: أموي بحذف الياء الأولى التي للتصغير وقلب الياء الثانية واوا"[85].

المبحث الرابع: في بعض الأسماء الأخرى

1.قَصْر الاسم الممدود

يُعرَّف الاسم الممدود بأنه: اسمٌ مُعربٌ، آخرُهُ همزةٌ قَبلها ألفٌ زائدةٌ، مثل (السَّماءِ) و(الصَّحراء)[86].

ويُجوّز الصرفيون قَصر الممدود، فيقال في بنية دُعاء (دعا) وفي بنية صفراء (صفرا). ويَقبُحُ مدُّ المقصور فيقبُحُ أن يقالَ في بنية عصا (عصاء) وفي بنية غِنى (غناء)[87]. ونقلت الكتب النحوية والصرفية[88] جواز قصر الممدود، ونقل ابن مالك الإجماع على قصر الممدود للضرورة قال ابن مالك في نظمه[89]:

وقصر ذي المد اضطرارا مُجمَعُ عليه والعكس بخُلفٍ يقعُ

وقال ابن مالك:" فأما قصر الممدود: فيجوز للشاعر إذا اضطر إليه أن يستعمله بلا خلاف"[90].

واستندوا في قصر الممدود للضرورة إلى قول الشاعر[91]:

لابدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طالَ السَّفَرْ

فالشاعر قَصَر (صَنْعَا) وهي ممدودة (صَنعاء) وذلك للضرورة الشعرية[92]. ولم يقف الباحث على رأي مخالف في هذه المسألة حتى الفراء الذي نقل عنه العكبري أنه لم يُجوز قصر الممدود فقد استثنى الفراء ذلك قال العكبري: "ويجوز للشاعر قصر الممدود مطلقًا وقال الفرّاء لا يجوز إلا إذا

كان له بعد القصر نظيرٌ في الأبنية"[93]. ويرى الباحث هنا أن إجماع الصرفيين على جواز قصر الممدود له ما يبرره للأسباب الآتية:

1. قصر الممدود لا يترتب عليه اختلافٌ في الإعراب أو تغيُّرٌ في المعنى.

2. يُقصرُ الممدود لأنه رجوع إلى الأصل وهو القصر، ويكون بحذف الألف قبل الآخر لأَنَّ المدَّ زيادةٌ فإذا اضطر الشاعرُ فقصرَ فَقَدْ ردَّ الكلام إلى أصله.

3. قصر الممدود للضرورة يشبه صرف ما لا ينصرف، فلذلك أُجمع على جوازه كما أشار إلى ذلك بعضهم[94].

4. كل ضرورة شعرية فهي ترخص في قرينة ما وإغناء غيرها عنها، وكثير من ذلك يندرج تحت عنوان الصيغة مثل: قصر الممدود، وحذف النون من اللذين واللتين، وحذف الألف من لفظ الجلالة، وواو هو، وياء هي، وحذف الألف من ضمير المتكلم، وتخفيف المشدد في القوافي، وإبدال حركة من حركة، وحرف من حرف، أو حذف حرف الجر نحو: "تمرون الديار ولم تعوجوا" وهو ما أشار إليه الدكتور تمام حسان[95].

2. لا تُحذف ألف المقصور في الوقف إلا لضرورة

الأصل في الاسم المقصور أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، لا تحذف ألفه، وأشارت الكتب النحوية والصرفية إلى أن ألف الاسم المقصور تلفظ وصلا ووقفا، وأن المقصور غير المنون لا تحذف ألفه عند الوقف إلا للضرورة، ونقل ابن مالك عدم الخلاف في ذلك، حيث قال: "ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل وأن ألفه لا تُحذف إلا في ضرورة كقول الراجز[96]:

رَهْطُ ابنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَلْ

أراد: ابن المعلى، وإلى هذا أشرتُ بقولي[97]:

وقِف على عادم تنوين قُصر كوصله والحذفُ في الشعر اغتُفر"

3- الاتفاق على الوقف على الألف في (عصى): عصا

نقل ركن الدين الأستراباذي أنهم اتفقوا على الوقف في مثل (عصى ورحى ومعلى) على الألف، فقال: "اعلم أنه يوقف على كل منوّن مقصور، ثلاثيا كان أو غيره على الألف باتفاق، سواء كان

مرفوعا أو منصوبا، أو مجرورا، نحو: هذه عصى ورحى ومسمى ومعلى، ورأيت عصى ورحى ومسمى ومعلى، ومررت بعصى ورحى ومسمى ومعلى"[98].

4. اسم الجمع واسم الجنس ليسا بجمع اتفاقا

نقلت الكتب النحوية والصرفية[99] تفصيلات متعددة في اسم الجمع، واسم الجنس وتعريفاتهما وعرفوا اسم الجمع: ما دل على معنى الجمع، ولم يكن له واحد من لفظه، مثل قوم ورهط، أو له واحد من لفظه ولكنه ليس من أوزان الجموع كصحب وركب، أو كان جمعا أجريت عليه أحكام المفرد كالتصغير والنسب، كما جعلوا (ركاب) اسم جمع لركوبة، لأنهم نسبوا إلى لفظه والجموع لا ينسب إليها باقية على معناها[100].

فاسم الجمع هو الاسم الموضوع لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه[101]

وقسموا اسم الجنس على قسمين:

الأول: اسم الجنس الجمعي عرفه الأشموني فقال: " فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا، بأن يكون واحده بالتاء غالبا، والاحتراز بـ(غالبا) عما جاء منه على العكس من ذلك، أي: يكون بالتاء دالًا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد، نحو: كمء وكمأة، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء، نحو: روم ورومي، وزنج وزنجي"[102].

والثاني: اسم الجنس الإفرادي وهو: ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد كماء وذهب وخل وزيت[103]. وقال ابن الحاجب: " وَنَحْو تمر وحنظل وبطيخ مِمَّا يُمَيّز واحده بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح"[104] ونقل الرضي الاتفاق على أن اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه ليس بجمع فقال:

"وأما ما لا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغنم والإبل والخيل والنفر والرهط والقوم فلا خلاف في أنها اسم جمع وليست بجمع"[105].

وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما، فليسا بجمع اتفاقا، نحو إبل، وتراب، وإنما لم يجئ لمثل تراب، وخل، مفرد بالتاء، إذ ليس له فرد مميز عن غيره، كالتفاح، والتمر، والجوز[106].

5- لا خلاف في تسكين عين (ضخْمات) إن كانت صفة

نقلت كتب النحو والصرف[107] كيفية جمع الكلمات الثلاثية الساكنة العين مثل: جَفْنَةٍ، وأنها تُجمع بفتح العين وسكونها على (جَفَنَاتٍ) و(جَفْنَاتٍ) هذا إذا كان الساكن العين اسما، أما إذا كان الساكن العين صفة وليس اسما كـ(ضخْمة) فقد نقل ابن مالك اتفاقا أن الساكن العين إذا كان صفة مثل (ضخمة) تُسكَّن عينه عند جمعه فنقول:(ضخْمات) فقال ابن مالك: " فأما إن كان صفة كـ(ضخمة)، فلا خلاف في تسكين عينه، على أن قطربا أجاز فتحها قياسا على ما ليس بصفة، ويعضد قوله ما حكى أبو حاتم من قول بعض العرب (كهْلة) و(كهَلات) والمشهور (كهْلات) وإلى قطرب أشرت بقولي[108]:

.....ومن يقس فليس ذا ثبات"

ويرى الباحث أن ما أشار إليه الصرفيون هو الصحيح لما يأتي:

1. لما في ذلك من فائدة في التفريق بين الاسم والنعت كما أشار إلى ذلك المبرد[109].

2. لا يخفى ما في التسكين من خفة في نطق الكلمة فلا شك بأن: (ضخْمات) بالسكون أخف نطقا من (ضخَمات) بالفتح وتظهر كذلك الخفة عند النسب ضخمي، أو ضخموي.

3. ما أشار إليه ابن مالك وابن هشام وغيرهما من أن قطربا أجاز الفتح في الصفة قياسا على ما ليس بصفة فكما ردا على قطرب بأن القياس ليس ذا ثبات قال ابن مالك: (ولا حجة في قولهم (لجَبات) و(ربَعات) لأن من العرب من يقول: (لجَبة) و(ربعة) فاستغنى بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين وهذا معنى قولي: فكان في جمعهم لـ(فَعَلة) عن جمع (فَعْلَة) غِنى للنقلة[110].

وقال ابن هشام: "نحو: ضخْمات وعبْلات ؛ لأنهما وصفان لا اسمان، وشذ كهَلات، بالفتح، ولا ينقاس، خلافا لقطرب"[111].

ويلاحظ الباحث هنا أن الكتب النحوية والصرفية التي وقف عليها لم تنقل رأيا مخالفا مؤثرا على إجماع النحاة على تسكين عين الصفة (ضخْمات)، سوى ما أشاروا إليه من رأي قطرب الذي قاس الصفة على الأسماء وجوز تحريك عينها قياسا ولم يلتفت النحاة إلى قياس قطرب في هذه المسألة ولا يؤثر في الإجماع.

6. جمع منطلق: مطالق

المعروف عند الصرفيين أن الاسم، إذا اشتمل على أحرف زائدة، وجُمع على فَعَالِل، وفَعَالِيل فله حالات:

1. أن يكون الاسم رباعيّ الأصول ففي هذه الحالة تُحْذَفُ أحرف الزيادة نحو: غَضَنْفَر تجمع على غَضَافِر، أي تحذف منها (النون)، وعللوا ذلك بأن بقاءها يخلّ بالوزن، فلا يمكن جمعها على فَعَالِل، وفَعَالِيل مع بقاء النون وتُوصل إلى الوزنين بحذف النون.

2. أن يكون الاسم ثلاثيا مزيدًا بحرفين، ففي هذه الحالة يُحذف حرف واحد، نحو: مُنطلق: مَطَالِق.

3. أما إن كان الاسم مزيدًا بثلاثة أحرف فيحُذف اثنان، نحو: مُسْتَدع: مَدَاعٍ، وقالوا: يجب أن يكون الحرف الباقي له مزية على الحرف المحذوف ؛ فمثلا عند جمع(مُستدع) حُذفت (السين، والتاء) وبَقيت (الميم)؛ لأن بقاء السين، والتاء يخل بالوزن ؛ ولأن للميم مزية عليهما، هي:أنها مصدّرة في اللفظ، وأنها تدلّ على معنى يختص بالاسم، وهو الدلالة على اسم الفاعل، واختلفوا حين يكون الزائد ملحقا نحو: مُقْعَنْسس[112]:

أ. فمذهب سيبويه فيه، وفي نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعس

ب. ومذهب المبرد إبقاء الملحق وهو السين؛ لأنه يضاهي الأصل، فيقال قعاسس، وحذف الميم فتقول: قعاسس، وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق

ورُجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدره، وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء[113]. واتفق الصرفيون أن الاسم إذا كان ثلاثيا مزيدًا بحرفين ففي هذه الحالة يُحذف حرف واحد، نحو: مُنطلق: مَطَالِق. وأشارت بعض الكتب النحوية إلى أنه يتعين إبقاء الفاضل كالميم مطلقا، فتقول في مُنْطَلِق مطَالِق لا نَطَالِق وعللوا ذلك بأن الميم له مزية على غيره من أحرف الزيادة[114]. وقد نقل ذلك الأشموني منها أنه لا خلاف فيه، فقال:

"(وَالمِيْمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة. وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون منطلق، فتقول في جمعه مطالق بحذف النون وإبقاء الميم. أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقًا كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه، فيقال مقاعس، وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لأنه يضاهي الأصل، فيقال قعاسس. ورجح مذهب سيبويه بأن

الميم مصدرة، وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء"[115]. ويؤيد الباحث ما ذهبوا إليه في هذه المسألة للامور الآتية:

الأول: لما للميم من مزية لفظية بتصدرها

الثاني: لما للميم من مزية معنوية بكونها تدل على معنى خاص بالأسماء، وهو دلالتها على اسم الفاعل كما أشار إلى ذلك الأنباري[116].

الثالث: لما أشار إليه الوراق من تعليل لذلك بقوله:

" كَقَوْلِك فِي مغتسل: مغاسل، وَفِي منطلق: مطالق، لِأَن التَّاء وَالنُّون أقرب إِلَى الطّرف"[117].

7.الاتفاق على جوازفتح الياء في (عِيَرات) جمع عير

في جمع المؤنث السالم جمعوا: ظبية وغزوة على ظبَيات وغزَوَات وسجدة سجَدات وحسرة حسَرات، وجمعوا خُطوة على خطْوات وخطَوات، وهند على هنْدات وهنَدات، ولم يغيروا في جمع: زينب وضخمة وشجرة وتمرة، فجمعوها على زيْنبات وضخْمات وشجَرات، وتمْرات وجمعوا بيضة وجوزة على بيْضات وجوْزات لاعتلال العين، وهذيل تحرك جمع عورة، فتقول عوَرات، وجوزوا الإسكان في نحو: سمُرات ونمِرات، كما كان جائزا في المفرد؛ لأن ذلك حكم تجدد حالة الجمع[118].

وأغلب كتب النحو[119] نقلت أن (عير) تجمع على (عِيَرات) بفتح الياء شذوذا باتفاق العرب، ونقل ابن مالك ذلك الاتفاق فقال: "وأما عِيَرات في جمع عِير فجائز عند جميع العرب مع شذوذه عن القياس، لأنه مؤنث مكسور الفاء، فلم يكن في تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة ما في بَيضات بتحريك الياء"[120].

ونقل ابن هشام أن جميع العرب اتفقوا على الفتح في (عِيَرات) فقال:" واتفق جميع العرب على الفتح في (عيَرات) جمع عير وهي الإبل التي تحمل الميرة وهو شاذ في القياس؛ لأنه كبيعة وبيعات فحقه الإسكان"[121].

والاتفاق المقصود هنا هو الاتفاق على فتح الياء في عيَرات، أما العين فقد نقل الأشموني رأيا للمبرد والزجاج فقال: "ومن النادر أيضًا قول جميع العرب عِيَرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهي الإبل التي تحمل الميرة، والعير مؤنثة، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عَيرات بفتح العين. قال المبرد: جمع عير وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عير الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث"[122] وقال الصبان:" قوله: (عِيَرات بكسر العين) أي: المهملة وفتح الياء أي: والقياس تسكين الياء؛ لأن مفرده

معتل العين مكسور الفاء، فليس في عينه إلا التسكين، وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالألف والتاء؛ لأن مفرده ليس مما يجمع بهما قياسًا. قوله: (الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب. قوله:(جمع عير وهو الحمار) وعلى هذا أيضًا الفتح نادر؛ لأن إتباع العين للفاء إنما هو في المؤنث، والعير بمعنى الحمار مذكر"[123].

ويشير الباحث هنا إلى أن ابن سيده قد أشار إلى الإجماع ونقل الإسكان عن بعض العرب فقال عن (عيرات): " قَالَ سِيبَوَيْه: جَمَعُوهُ بِالْألف وَالتَّاء لمَكَان التَّأْنِيث، وحركوا الْيَاء لمَكَان الْجمع بِالتَّاءِ وَكَونه اسْما فَأَجْمعُوا على لُغَة هُذَيْل لأَنهم يَقُولُونَ جوزات وبيضات. قَالَ: وَقد قَالَ بَعضهم: عِيرَاتٌ بالإسكان"[124].

8.لا يثنى ولا يجمع المركب تركيب إسناد مثل (تأبط شرا)

نقل النحاة[125] ثمانية شروط لتثنية الاسم وهي:

الأول: الإفراد، فلا يثنى المثنى، ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبني، وأما نحو: ذان وتان واللذان واللتان، فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح، عند جمهور البصريين.

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقا، ولا مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة مع الإعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم باقيا على علميته، بل ينكر ثم يثنى.

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم؛ فمن باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك، وأما قولهم: (القلم أحد اللسانين) فشاذ.

السابع: أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى (سواء) لأنهم استغنوا بتثنية (سي) عن تثنيته، فقالوا: (سيان) ولم يقولوا: (سواءان). وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته، فلا يثنى (أجمع وجمعاء) استغناء بـ(كلا وكلتا).

الثامن: أن يكون له ثان في الوجود. فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم: (القمران) للشمس والقمر فمن باب المجاز".

كما نقل عدد من كتب النحاة الاتفاق أن المركب تركيب إسناد لا يثنى[126].

ونقل السيوطي الاتفاق في أن المركب تركيب إسناد لا يثنى ولا يجمع قال السيوطي: "فَلا يثنى الْمركب تركيب إِسْنَاد وَلا يجمع اتِّفَاقًا نَحْو تأبط شرا وَهُوَ الْمُرَاد بِقَوْلِي محكي من جملَة"[127]، ونقل أبو حيان عدم الخلاف في ذلك فقال: "وقوله: (ومن تركيب إسناد) فلا يجمع بالواو والنون تأبط شرًا وبرق نحره وشبههما ولا نعلم في ذلك خلافًا"[128].

ونقل ذلك عباس حسن موضحا فقال: "وكذلك إن كان مركبًا تركيب إسناد، مثل: (فَتَحَ اللهُ، رامَ اللهُ، رزقَ اللهُ) فإنه لا يجمع مباشرة باتفاق وإنما يجمع بطريقة غير مباشرة، بأن تسبقه كلمة: (ذو)مجموعة ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقًا، في حروفه، وحركاته، مهما تغيرت الأساليب فيقال: (ذَوُو كذا) رفعًا، (وذوِي) نصبًا وجرًّا فتغني (ذوو، وذوي)[129].

9.الإجماع على عدم الزيادة في خمسة من الأسماء الرباعية

أشار ابن جني إلى أن الأسماء الرباعية لا زيادة فيها، وأنها تأتي على ستة أمثلة وهي فَعلَل وفِعلِل وفُعلُل وفِعلَل وفِعِل وفُعلَل، وقد ذكر سيبويه خمسة منها[130]، والوزن السادس رواه الأخفش[131].

ونقل أبو الفتح ابن جني الإجماع على عدم الزيادة في خمسة منها فقال أبو الفتح: "اعلم أن الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة: خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف وهي: "فَعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعْلَل، وفِعِلّ، وفُعْلَل"[132].

وفصلوا في ذلك ومثلوا له على النحو الآتي:

1. فَعْلَل يكون اسما وصفة. فالاسم مثل(جَعْفَر) والصفة (صَقْعَب) والصقعب: الطويل من الرجال (لسان العرب مادة صَقْعَب).

2. فِعْلِل: يكون اسما وصفة. فالاسم مثل(قِرطِم) والصفة مثل (خِضْرِم) والقِرطِم حَب العصفور والبئر الخِضرم: كثيرة الماء (لسان العرب مادة قِرطِم وخِضرم).

3. فُعْلُل يكون اسما وصفة. فالاسم (بُرثُن) والصفة "كُلْكُل" والبُرثن: مخلب الأسد وكُلكُل القصير الغليظ الشديد (لسان العرب مادة برثن وكلكل).

4. فِعْلَل يكون اسما وصفة. فالاسم: قِرْطَع والصفة (هِبْلَع) (والقرطَع: قَمْل الإبل والهِبلَع الأَكول (لسان العرب مادة قرطَع وهِبلَع).

5. فِعَلّ يكون اسما وصفة. فالاسم فِطَحْل"، والصفة: سِبَطْر (الفِطحْل دهر لم يُخلق بعد والسِّبَطر: الشهم المقدام) (لسان العرب وتاج العروس مادة فطحل و سبطر).

ونقل ابن جني أن هذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها فقال: " فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس:(فجُخْدَب) ومثاله (فُعْلَل) -بفتح اللام- حكاه أبو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله الشائع "[133].

النتائج:

توصل الباحث في هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1 . ظهر من خلال هذا البحث أن مصطلحات الاتفاق التي استعملها الصرفيون في الأسماء متعددة منها صريحة ومنها ضمنية مثل: (العرب قاطبة قالوا، الاتفاق، اتفاقا، اتفقوا، أجمع، الإجماع، أجمعوا، إجماعا مجمَع عليه، لا خلاف، بلا خلاف) تقسمت هذه المصطلحات على الموضوعات الصرفية في كتب النحو والصرف واللغة.

2. إذا نقل الصرفيون الإجماع في مسألة صرفية فغالبا يقصدون اتفاق البصريين والكوفيين وبعضها اتفاق النحويين أو العرب جميعا.

3. في بعض المسائل الصرفية المنقول فيها اتفاق قد يكون خالف هذا الاتفاق أحد العلماء، لكنهم لم يلتفتوا إلى مخالفته لعدم قوة حجة المخالف أو قياسه قياسا ضعيفا، لا يرقى إلى درجة الأخذ به أو لأن حجة المتفقين أقوى وأفضل، ومن ذلك ما نقله الزرقاني أن فخر الدين الرازي ذهب إلى أن تصغير إنسان (أنيسين) بخلاف ما اتفق عليه أن تصغير إنسان (أنيسيان) لأن ما ذهب إليه الرازي رأي ضعيف لا يستقيم مع الحجج التي أوردها الصرفيون، وأشرتُ إليها في دراستي لهذه المسألة الصرفية وتعقبات النحاة والصرفيين له، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن طلحة من أن المصدر والفعل ليس أحدهما مشتقا من الآخر.

4. يرد الاتفاق أحيانا على الشذوذ في القواعد، أي: اتفاق في الخروج عن الأصل، كما هو الحال في اتفاقهم على جمع (عير) عيَرات شذوذا، والقياس السكون (عيْرات)، واتفاقهم على الشاذ في تصغير (إنسان) أنيسيان والقياس أنيسان... إلخ

5 . بلغ عدد المسائل المتفق عليها التي جمعتها في هذا البحث (27) مسألة صرفية.

6 . يُعد الرضي في كتابه شرح الشافية من أكثر الصرفيين نقلا للاتفاق في المسائل الصرفية التي جمعتها في هذا البحث، حيث بلغ عدد المسائل التي نقل الاتفاق فيها (5) مسائل، ويأتي بعده ابن مالك والأشموني حيث بلغ عدد المسائل التي نقل ابن مالك الاتفاق فيها (4) مسائل، ونقل الأشموني

الاتفاق في (4) مسائل، ونقل المرادي الاتفاق في (3) مسائل، ونقل خالد الأزهري الاتفاق في (3) مسائل، ونقل ابن عقيل الاتفاق في مسألتين (2)، ونقل عدد من الأعلام مسألة واحدة وهم: ابن جني، ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي، ابن هشام، ناظر الجيش، السيوطي.

7 . ما ورد في هذا البحث هو المسائل الصرفية التي نقل النحاة والصرفيون واللغويون الاتفاق والإجماع حولها وهذه المسائل الصرفية المتفق عليها تعد أعلى لغة في قوة أدلة الاحتجاج بالإجماع عليها.

8 . قد يكون هناك مسائل أخرى لم ينقل الصرفيون والنحاة فيها اتفاقا أو إجماعا لبداهة المسألة أو كونها من الأسس الصرفية التي لم يختلف حولها أحد.

9 . يطلق المتقدمون من النحاة والصرفيين النحوَ على ما يشمل التصريف؛ ولذلك نجد أن أغلب الكتب النحوية القديمة تحمل كتابا نحويا وصرفيا ويُعد مؤلفها نحويا وصرفيا ويعرفون النحو على هذه الطريقة بأنه (علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها) ويذهب المتأخرون إلى أن التصريف قسيم النحو لا قسم منه، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسيمه.

10 . مصطلح (التصريف) هو الأكثر استعمالا عند القدماء لعلم الصرف وعليه كانت عناوين مؤلفاتهم الصرفية مثل أبي عثمان المازني والثمانيني وابن عصفور وابن الحاجب وابن مالك والرضي.... إلخ.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى: 1/ 9.

(2) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 190/9، مادة (صرف). الرازي، مختار الصحاح: 235. إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط: 513/1

(3) ينظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف: 6/1. ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف: 58. الجرجاني، التعريفات: 59. الراجحي، التطبيق الصرفي: 7. الغلاييني، جامع الدروس العربية: 105/1.

(4) ينظر: عبد الحميد، دروس التصريف: 5.

(5) الجرجاني، المفتاح في الصرف: 26.

(6) الجرجاني، التعريفات: 59.

(7) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 219/2.

(8) ابن جني، المنصف: 1/ 2.

(9) الرضي، شرح الشافية: 6/1.

(10) ينظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 6/1.

(11) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 5/1.

(12) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 5/1. الصبان، حاشية الصبان: 24/1.

(13) السيوطي، المزهر في علوم اللغة: 343/22.

(14) الزعبلاوي، دراسات في النحو: 17/1.

(15) البعيمي أشار إليه في تحقيقه لكتاب فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال لحمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي، البعيمي، فتح المتعال: هامش 170.

(16) ينظر: الزَّبيدي، تاج العروس: 463/20. الفيروز أبادي، القاموس المحيط: 710/1. إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط: 135/1. الفيومي، المصباح المنير: 108/1.

(17) الزبيدي، تاج العروس: 463/20،

(18) ينظر: اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 49.

(19) ابن مالك، الألفية: 36.

(20) ابن عقيل، شرح الألفية: 1261/2. ينظر: الأشموني، شرح الألفية: 233/2. الصبان، حاشية الصبان: 461/2. الحملاوي، شذى العرف: 57.

(21) ابن عقيل، شرح الألفية: 563/1.

(22) ابن الوراق، علل النحو: 275. ابن جني، اللمع: 49.

(23) ينظر: عبد الصادق، شرح أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام: 152/1.

(24) الأزهري، شرح التصريح: 479/1.

(25) أبو حيان: التذييل والتكميل: 153/7.

(26) الأزهري، شرح التصريح: 479/1.

(27) ابن مالك، شرح التسهيل: 178/2.

(28) ابن طلحة هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي المعروف بابن طلحة، كان إماما بالعربية وبعلم الكلام توفي سنة 618 هجرية ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 7/ 121، 122.

(29) أبو حيان، التذييل والتكميل: 133/7.

(30) ينظر: أبو العلاء المعري، رسالة الملائكة: 62/1.

(31) الفراهيدي، العين: 292/3. ابن السراج، الأصول في النحو: 58/3. ابن جني، سر صناعة الإعراب: 364/2. الثمانيني، شرح التصريف: 312. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 317/2. الرضي، شرح الشافية: 210/1. الفيومي، المصباح المنير: 6/4. ابن منظور، تاج العروس: 413/6.

(32) الرضي، شرح الشافية: 210/1.

(33) ينظر العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 317/2.

(34)مثل: سيبويه، الكتاب: 239/4.المبرد، المقتضب: 246/1. الثمانيني شرح التصريف: 317. ابن السراج، الأصول في النحو: 263/3. ابن جني، سر صناعة الإعراب: 383/2. ابن منظور، لسان العرب: 230/10. ابن عصفور، الممتع في التصريف: 246. المرادي، شرح الألفية: 1431/3. الأزهري، شرح التصريح: 573/2. ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 5229/10. الحملاوي، شذ العرف: 103.

(35) الرضي، شرح الشافية: 211/1

(36) نفسه، الصفحة نفسها.

(37) ينظر: المبرد، المقتضب: 1/ 26. السيرافي، شرح الكتاب: 221/4. ابن الأنباري، الإنصاف: 726/2. الفوزان دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 245/2. حسن، النحو الوافي: 764/4.

(38) ينظر: سيبويه، الكتاب: 458/3. المبرد، المقتضب: 1/ 26. ابن الأنباري، الإنصاف: 726/2. الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 245/2. حسن، النحو الوافي: 764/4.

(39) الرضي، الشافية: 211/1.

(40) سيبويه، الكتاب: 471/2. ابن جني، المنصف: 281/2. ابن مالك، تحقيق إيجاز التعريف: 22/3.

(41) سيبويه، الكتاب: 471/3.

(42) ابن مالك، إيجاز التعريف: 23/3.

(43) الرضي، شرح الشافية: 1/ 211.

(44) السيوطي، الألغاز النحوية: 59.

(45) مثل: الثمانيني، شرح التصريف: 301. ابن يعيش، شرح المفصل: 275/5. العكبري، اللباب علل البناء والإعراب: 307/2. ابن عصفور، الممتع في التصريف: 269. ابن مالك، إيجاز التعريف: 120. الأشموني، شرح الألفية: 100/4.

(46) الرضي، شرح الشافية: 213/1. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 592/10. ابن مالك، إيجاز التعريف: 120. الصبان، حاشية الصبان: 418/4.

(47) الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 364/1.

(48) ابن هشام، أوضح المسالك: 331/4.

(49) الأزهري، شرح التصريح: 586/2.

(50) ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 358/1.

(51) الفراء، معاني القرآن: 270/2.

(52) ابن الأثير، البديع في علم العربية: 179/1.

(53) ابن منظور، لسان العرب: 225/12.

(54) ابن سيده، المخصص: 44/1.

(55) ابن الصائغ، هامش اللمحة في شرح الملحة: 674/2.

(56) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب: 351/26. الزرقاني، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: 478/8، 479.

(57) أبو حيان، البحر المحيط: 310/7.

(58) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب: 845/2. الرضي، شرح الشافية: 1/ 265. السيوطي، همع الهوامع: 387/3.

(59) نفسه، الصفحة نفسها.

(60) ابن يعيش، شرح المفصل: 323/3.

(61) سيبويه، الكتاب: 351/3. الرضي، شرح الشافية: 37/2. ابن مالك، شرح الكافية: 1935/4. الأزهري، شرح التصريح: 590/2. السيوطي، همع الهوامع: 402/3. ابن هشام، أوضح المسالك: 332/4.

(62) ابن السراج، الأصول في النحو: 79/3

(63) الأشموني، شرح الألفية: 10/2. ينظر: المرادي توضيح المقاصد والمسالك: 1461/3.

(64) ابن هشام، أوضح المسالك: 281/3. وينظر: الفارسيّ، التعليقة على كتاب سيبويه: 194/3.

(65) حسن، النحو الوافي: 735/4.

(66) **المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 1458-1459.**

(67) **البيت في الرضي من شواهد شرح الشافية: 72/2، المرادي، شرح الألفية: 1458/3. الأزهري، شرح التصريح: 599/2. الحملاوي، شذ العرف: 110. أبو حيان، التذييل والتكميل: 9/ 17.**

(68) **ينظر: الرضي، من شواهد شرح الشافية: 72/2. المرادي، شرح الألفية: 1458/3. الأزهري، شرح التصريح: 599/2. شذى العرف: 110.**

(69) ينظر: سيبويه، الكتاب: 374/3. المبرد، المقتضب: 143/3. الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية: 165.

(70) سيبويه، الكتاب: 345/3. ابن السراج، الأصول في النحو: 369/3. ابن جني، الخصائص: 336/2. ابن الحاجب، الكافية الشافية: 41/1. الرضي، شرح الشافية: 24/2. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 4707/9. الصبان، حاشية الصبان: 261/4

(71) ابن الحاجب، الكافية الشافية: 39/1.

(72) الأشموني، شرح الألفية: 1669/4.

(73) سيبويه، الكتاب: 474/3.

(74) الأزهري، شرح التصريح: 601/2. ينظر: ابن مالك شرح الكافية الشافية: 1958/4.

(75) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: 1464/3.

(76) الأشموني، شرح الألفية: 14/2. الصبان، حاشية الصبان: 272/4.

(77) الصبان، حاشية الصبان: 272/4، ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1958/4.

(78) تنظر الآراء في: المبرد، المقتضب: 1/ 167. ابن جني، المنصف: 59/1. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: 263/1. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: 1461/3. حسن، النحو الوافي: 738/4.

(79) الأشموني، شرح الألفية: 1/ 211. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: 1463/3. الأزهري، شرح التصريح 604/2.

(80) ينظر السيوطي،المفصل: 263/1.

(81) ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 601/2. السيوطي، همع الهوامع: 403/3.

(82) الأزهري، شرح التصريح: 601/2.

(83) ابن الأثير، البديع في علم العربية: 203/2.

(84) الدقر، معجم القواعد العربية: 241/2.

(85) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 4996/9.

(86) الجرجاني، التعريفات: 231. الغلاييني، جامع الدروس العربية: 105/1.

(87) الغلاييني، جامع الدروس العربية: 105/1.

(88) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 447/3. ابن الأنباري، الإنصاف: 745/2. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 234. ابن هشام، أوضح المسالك: 243/3.

(89) ابن مالك، الألفية: 57.

(90) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 234/2.

(91) الرجز لم ينسب لقائل وهو صدر بيت، وعجزه قوله: وَلَوْ تَحَنَّى كُلُّ عوْدٍ ودَبِرْ، ومعنى (دبر): أصابته الدبرة، وهي قرحة تحدث في البعير من احتكاك الرحل وغيره، وهو من شواهد: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 175/2. ابن سيده، المخصص: 427/4. ابن منظور، لسان العرب: 98/2. ابن هشام، أوضح المسالك: 4/ 296. الأزهري، شرح التصريح: 2/ 504. السيوطي، همع الهوامع: 3 / 277.

(92) ينظر آل علي حسين، شرح ألفية ابن مالك: 54/1.

(93) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 97/3.

(94) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: 1363/3.

(95) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 237. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: 1363/3.

(96) البيت من شواهد: سيبويه، الكتاب: 188/4. الأشموني، شرح الألفية: 19/2. الصبان، حاشية الصبان: 287/4.

(97) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 326/2، البيت قائله لبيد بن ربيعة وهو من الرمل وصدره: وقَبِيلٌ من لُكَيزٍ شاهدُ، وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب: 291/2. الرضي، شرح الشافية: 285/2. الأشموني، شرح الألفية: 1695/4.

(98) الأستراباذي، شرح الشافية: 113/1.

(99) ينظر: المبرد، المقتضب: 208/1.ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1884/4. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 4838/9، 4842/9، الأشموني، شرح الألفية: 475/1. الصبان، حاشية الصبان: 216/4. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: 2/ 1417. الجامي، الفوائد الضيائية: 359/1. حسن، النحو الوافي: 680/4.

(100) الجوجري، شرح شذور الذهب: 202/1. ينظر: حسن، النحو الوافي: 84/2، 680/4.

(101) ينظر: الفاكهي، شرح الحدود في النحو: 111.

(102) الأشموني، شرح الألفية: 24/1. حسن، النحو الوافي: 84/2.

(103) ابن عقيل: شرح ابن عقيل: 15/1.

(104) ابن الحاجب، الشافية: 54.

(105) الرضي، شرح الشافية: 204/2.

(106) نفسه: 367/3.

(107) مثل: المبرد، المقتضب: 99/1. ابن هشام، أوضح المسالك: 252/3. الأشموني، شرح الألفية: 436/1. حسن، النحو الوافي: 726/4.

(108) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 249/2.

(109) المبرد، المقتضب: 99/1.

(110) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 249/2.

(111) ابن هشام، أوضح المسالك: 252/3.

(112) مقعنسس: أي متأخر إلى خلف من القعس، وهو خروج الصدر، ودخول الظهر عند الحدب، ابن منظور، لسان العرب: 178/6.

(113) المرادي توضيح المقاصد والمسالك: 1464/3، 1412/2، 79/1. وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 12/2، 451/3. البيضاني، نزهة الطرف: 68/1. الصبان، حاشية الصبان: 210/4.

(114) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 12/2، 451/3. البيضاني، نزهة الطرف: 68/1. الأزهري، شرح التصريح: 556/2. ابن هشام، أوضح المسالك: 3/ 269. السيوطي، همع الهوامع: 366/3. الصبان، حاشية الصبان: 210/4.

(115) الأشموني، شرح الألفية: 471/1.

(116) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف: 535/2.

(117) ابن الوراق، علل النحو: 524.

(118) ينظر: سيبويه، الكتاب: 600/3. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: 339. المرادي، توضيح المقاصد: 1374/3. ابن هشام، أوضح المسالك: 252/3. الأشموني، شرح الألفية: 471/1.

(119) ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 236/2. ابن منظور، لسان العرب: 624/4. ابن مالك، تسهيل الفوائد: 19. المرادي، توضيح المقاصد: 1374/3. الأزهري، شرح التصريح: 2/ 518. السيوطي، همع الهوامع: 91/1. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 395/1. أبو حيان، التذييل والتكميل: 58/2.

(120) ابن مالك، تسهيل الفوائد: 19. ابن مالك ، شرح التسهيل: 100/1، 104.

(121) ابن هشام، أوضح المسالك: 253/3.

(122) الأشموني، شرح الألفية: 4/ 1572.

(123) الصبان، حاشية الصبان: 4/ 1572.

(124) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 236/2. و ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 624/4

(125) ينظر: المرادي، شرح الألفية: 324/1. الفاكهي، الحدود في النحو: 460. الأزهري، شرح التصريح: 65/1.

(126) ينظر: المرادي، شرح الألفية 324/1 والفاكهي الحدود في النحو: 460. الأزهري، شرح التصريح: 65/1.

(127) السيوطي، همع الهوامع: 156/1.

(128) أبو حيان، التذييل والتكميل: 306/1.

(129) حسن، النحو الوافي: 1141.

(130) ينظر: سيبويه الكتاب: 4/ 289.

(131) ينظر: ابن مالك، إيجاز التعريف: 289.

(132) ابن جني، المنصف: 25. 26. 27

(133) نفسه، الصفحة نفسها.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

1) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2008م.
2) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.

3) ابن الأثير، أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، البديع في علم العربية تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420هـ.
4) الأزهري، خالد عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح في النحو: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
5) الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2004م
6) الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي: تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
7) البيضاني صادق محمد، نزهة الطرف شرح بناء الأفعال بعلم الصرف، د. ن، د.ب، د.ت.
8) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، بيروت، 2006م.
9) الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م
10) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت،1987م.
11) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
12) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، المنصف - شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1954م.
13) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م.
14) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.
15) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
16) الجوجري، محمد بن عبد المنعم بن محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نوف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 2004م.
17) ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر بن يونس، الأمالي، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمّان، دار الجيل، بيروت، 1989م.
18) ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر بن يونس، الشافية في علم التصريف: ومعها الوافية نظم الشافية للنيسابوري، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1995م.

19) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
20) الحملاوي، أحمد بن محمد، شذى العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت.
21) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
22) أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1914هـ.
23) أبو حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وزكريا عبد المجيد النوقي، وأحمد النجولي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
24) الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: مصطفى البغا، مكتبة اليمامة، الرياض، 1407هـ.
25) الرائقي، حمد بن مُحَمَّد الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1418هـ
26) الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، 1965م.
27) الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر، بيروت، 1985م.
28) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.
29) الزعبلاوي، صلاح الدين، دراسات في النحو، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د.ت
30) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
31) ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.
32) ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
33) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988 م
34) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الألغاز النحوية: المسمى الطراز في الألغاز، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2003م.

35) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
36) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت.
37) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
38) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، شرح الشاطبية لألفية ابن مالك المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م.
39) الشنفرى، ثابت بن أوس الأزدي، لامية الشنفرى، تحقيق: محمد أديب عبدالواحد جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، 1984م.
40) ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2004م.
41) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، 1999م.
42) عبد الحميد، محمد محيى الدين، دروس التصريف، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.
43) ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م.
44) ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م.
45) العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995م.
46) العيني، محمود بن أحمد بن موسى، شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، 2010م.
47) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1993م.
48) فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، مفاتيح الغيب: بالتفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
49) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على نجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م.
50) الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م.

51) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.
52) اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
53) آل علي، حسين بن أحمد بن عبد الله، شرح ألفية ابن مالك، معهد تعليم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د.ت.
54) ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
55) ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت،1967م.
56) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الرياض، 1990م.
57) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
58) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م.
59) المرادي، محمد حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، 2008م.
60) ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988م.
61) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، 1428هـ.
62) ابن الانباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
63) ابن هشام، عبد الله الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب: هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، 1980م.
64) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م
65) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

Arabic References

1) ʾIbrāhīm ʾAnīs & Āẖarūn, al-Muʿğam al-Wasīṭ, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 2008.

2) Ibn al-ʾAṯīr, ʾAbū al-Saʿādāt al-Mubārak Ibn Muḥammad al-Ǧazarī, al-Nihāyah fī Ġarīb al-ʾAṯar, Ed. Ṭāhir ʾAḥmad al-Zāwī, Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, al-Maktabah al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1979.
3) Ibn al-ʾAṯīr, ʾAbī al-Saʿādāt al-Mubārak Ibn Muḥammad al-Ǧazarī, al-Badiʿ fī ʿIlm al-ʿArabīyah Ed. Fatḥī ʾAḥmad ʿAlī al-Dīn, Ǧāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1420.
4) al-ʾAzharī, Ḫālid ʿAbdallāh, al-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn al-Tawḍīḥ fī al-Naḥw: Šarḥ al-Taṣrīḥ ʿalá al-Tawḍīḥ, Ed. Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000.
5) al-ʾAstrābāḏī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan, Šarḥ Šāfīyah Ibn al-Ḥāǧib, Ed. ʿAbdalmaqṣūd Muḥammad ʿAbdalmaqṣūd, Maktabat al-Ṯaqāfah al-Dīnīyah, Miṣr, 2004.
6) al-ʾAstrābāḏī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan, Šarḥ Šāfīyah Ibn al-Ḥāǧib, maʿa Šarḥ Šawāhidahu lil-ʿĀlam al-Ǧalīl ʿAbdalqādir al-Baġdādī: Ed. Muḥammad Nūr al-Ḥasan, & Muḥammad al-Zaqrāf, & Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1982.
7) al-Bayḍānī Ṣādiq Muḥammad, Nuzhat al-Ṭarf Šarḥ Bināʾ al-ʾAfʿāl bi-ʿIlm al-Ṣarf, D. N, D. b, N. D.
8) Tammām Ḥassān, al-Luġah al-ʿArabīyah Maʿnāhā & Mabnāhā, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 2006.
9) al-Ṯamānīnī, ʿUmar Ibn Ṯābit, Šarḥ al-Taṣrīf+-, Ed. ʾIbrāhīm Ibn Sulaymān al-Buʿaymī, Maktabat al-Rušd, al-Riyāḍ, 1999.
10) al-Ǧurǧānī, ʿAbdalqāhir Ibn ʿAbdalraḥmān, al-Miftāḥ fī al-Ṣarf, Ed. ʿAlī Tawfīq al-Ḥamad, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1987.
11) al-Ǧurǧānī, ʿAlī Ibn Muḥammad Ibn ʿAlī, al-Taʿryfāt al-Fiqhīyah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1983.
12) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān al-Mawṣilī, al-Munṣif-Šarḥ Kitāb al-Taṣrīf li-ʾAbī ʿUṯmān al-Māzinī, Ed. ʾIbrāhīm Muṣṭafá, & ʿAbdallāh ʾAmīn, Maṭbaʿat al-Bābī al-Ḥalabī, Miṣr, 1954.
13) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān al-Mawṣilī, Sirr Ṣināʿat al-ʾIʿrāb, Ed. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimašq, 1985.
14) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān al-Mawṣilī, al-Ḫaṣāʾiṣ, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, N. D.
15) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān al-Mawṣilī, al-Lumaʿ fī al-ʿArabīyah, Ed. Fāʾiz Fāris, Dār al-Kutub al-Ṯaqāfīyah, al-Kuwait, N. D.

16) al-Ğūğarī, Muḥammad Ibn ʿAbdalmunʿim Ibn Muḥammad, Šarḥ Šuḏūr al-Ḏahab fī Maʿrifat Kalām al-ʿArab, Ed. Nawf Ibn Ğazāʾ al-Ḥāriṯī, ʿImādat Baḥṯ al-ʿIlmī bi-al-Ğāmiʿah al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Suʿūdīyah, 2004.
17) Ibn al-Ḥāğib, ʿUṯmān Ibn ʾAbībakr Ibn Yūnis, al-ʾAmālī, Ed. Faḫr Ṣāliḥ Sulaymān Qadārah, Dār ʿAmmār, ʿAmmān, Dār al-Ğīl, Bayrūt, 1989.
18) Ibn al-Ḥāğib, ʿUṯmān Ibn ʾAbībakr Ibn Yūnis, al-Šāfīyah fī ʿIlm al-Taṣrīf: & maʿahā al-Wāfīyah Naẓm al-Šāfīyah lil-Nīsābūrī, Ed. Ḥasan ʾAḥmad al-ʿUṯmān, al-Maktabah al-Makkīyah, Makkah al-Mukarramah, 1995.
19) Ḥasan, ʿAbbās, al-Naḥw al-Wāfī, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, N. D.
20) al-Ḥamalāwī, ʾAḥmad Ibn Muḥammad, Šaḏá al-ʿUrf fī Fann al-Ṣarf, Ed. Naṣr Allāh ʿAbdalraḥmān, Maktabat al-Rušd, al-Riyāḍ, N. D.
21) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, Irtišāf al-Ḍarab min Lisān al-ʿArab, Ed. Rağab ʿUṯmān, Maktabat al-Ḫānğī, al-Qāhirah, 1998.
22) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, al-Taḏyīl & al-Takmīl fī Šarḥ Kitāb al-Tashīl, Ed. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimašq, 1914.
23) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ, Ed. ʿĀdil ʾAḥmad ʿAbdalmawğūd, & Zakarīyā ʿAbdalmağīd al-Nawqī, & ʾAḥmad al-Nağwlī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.
24) al-Rāzī Muḥammad Ibn ʾAbībakr Ibn ʿAbdalqādir, Muḫtār al-Ṣiḥāḥ, Ed. Muṣṭafá al-Baġā, Maktabat al-Yamāmah, al-Riyāḍ, 1407.
25) al-Rāʾqī, Ḥamad Ibn Muḥammad al-Ṣaʿīdī, Fatḥ al-Mutaʿāl ʿalá al-Qaṣīdah al-Musmmāt bi-Lāmīyat al-ʾAfʿāl, Ed. ʾIbrāhīm Ibn Sulaymān al-Buʿaymī, Mağallat al-Ğāmiʿah al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1418h
26) al-Zubaydī, Muḥammad Ibn Muḥammad Ibn ʿAbdalrazzāq, Tāğ al-ʿArūs min Ğawāhir al-Qāmūs, Ed. Mağmūʿah mina al-Muḥaqqiqīn, Dār al-Hidāyah, al-Kuwait, 1965.
27) al-Zağğāğī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾIsḥāq, al-Lāmāt, Ed. Māzin al-Mubārak, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1985.
28) al-Zurqānī, Muḥammad Ibn ʿAbdalbāqī Ibn Yūsuf, Šarḥ al-Zurqānī ʿalá al-Mawāhib al-Ladunīyah bi-al-Minaḥ al-Muḥammadīyah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1996.

29) Zaʿbalāwī, Ṣalāḥ al-Dīn, Dirāsāt fī al-Naḥw, Ittiḥād al-Kitāb al-ʿArab, Dimašq, D. t
30) al-Zamaḫšarī, Maḥmūd Ibn ʿAmr Ibn ʾAḥmad, al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-ʾIʿrāb, Ed. ʿAlī Bū Mulḥim, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, 1993.
31) Ibn al-Sarrāǧ, ʾAbūbakr Muḥammad Ibn al-Sirrī Ibn Sahl, al-ʾUṣūl fī al-Naḥw, Ed. ʿAbdalḥusayn al-Fatlī, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, N. D.
32) Ibn Sīdah, ʿAlī Ibn ʾIsmāʿīl al-Mursī, al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-ʾAʿẓam, Ed. ʿAbdalḥamīd Hindāwī Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000.
33) Sībawayh, ʿAmr Ibn ʿUṯmān Ibn Qanbar, al-Kitāb, Ed. ʿAbdalsalām Muḥammad Hārūn Maktabat al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1988.
34) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, al-ʾAlġāz al-Naḥwīyah: al-Musammá al-Ṭirāz fī al-ʾAlġāz, al-Maktabah al-ʾAzharīyah lil-Turāṯ, al-Qāhirah, 2003.
35) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, al-Muzhir fī ʿUlūm al-Luġah & ʾAnwāʿuhā, Ed. Fūʾād ʿAlī Manṣūr, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.
36) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, Buġyat al-Wuʿāt fī Ṭabaqāt al-Luġawīyīn & al-Nuḥāh, Ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl ʾIbrāhīm, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Ṣaydā, N. D.
37) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, Hamʿ al-Hawāmiʿ fī Šarḥ Ǧamʿ al-Ǧawāmiʿ, Ed. ʿAbdalḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-Tawfīqīyah, Miṣr, N. D.
38) al-Šāṭibī, ʾIbrāhīm Ibn Mūsá, Šarḥ al-Šāṭibīyah li-ʾAlfīyat Ibn Mālik al-Musammá al-Maqāṣid al-Šāfīyah fī Šarḥ al-Ḫulāṣah al-Kāfīyah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2012.
39) al-Šanfará, Ṯābit Ibn ʾAws al-ʾUzdī, Lāmīyat al-Šanfará, Ed. Muḥammad ʾAdīb ʿAbdalwāḥid Ǧamrān, al-Maktab al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1984.
40) Ibn al-Ṣāʾiġ, Muḥammad Ibn Ḥasan Ibn Sibāʿ, al-Lamḥah fī Šarḥ al-Mulḥah, Ed. ʾIbrāhīm Ibn Sālim al-Ṣāʿidī, ʿImādat al-Baḥṯ al-ʿIlmī bi-al-Ǧāmiʿah al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 2004.
41) al-Ṣabbān, Muḥammad Ibn ʿAlī, Ḥāšīyat al-Ṣabbān ʿalá Šarḥ al-ʾAšmūnī ʿalá ʾAlfīyat Ibn Mālik & maʿahu Šarḥ al-Šawāhid lil-ʿAynī, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1999.
42) ʿAbdalḥamīd, Muḥammad Muḥyī al-Dīn, Durūs al-Taṣrīf, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 1995.

43) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī Ibn Mūʾmin al-ʾIšbīlī, al-Mumtiʿ al-Kabīr fī al-Taṣrīf, Ed. Faḫr al-Dīn Qabāwah, Maktabat Lubnān Nāširūn, Bayrūt, 1996.

44) Ibn ʿAqīl, ʿAbdallāh Ibn ʿAqīl al-ʿAqīlī, Šarḥ Ibn ʿAqīl & maʿahu Kitāb Minḥat al-Ğalīl bi-Taḥqīq Šarḥ Ibn ʿAqīl, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Dār al-Turāṯ, al-Qāhirah, 1980.

45) al-ʿUkbarī, ʿAbdallāh Ibn al-Ḥusayn Ibn ʿAbdallāh, al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ & al-ʾIʿrāb, Ed. Ġāzī Muḫtār Ṭulaymāt, Dār al-Fikr, Dimašq, 1995.

46) al-ʿAynī, Maḥmūd Ibn ʾAḥmad Ibn Mūsá, Šarḥ Šawāhid Šurūḥ al-ʾAlfīyah, Ed. ʿAlī Muḥammad Fāḫir, & Āḫarīn, Dār al-Salām, al-Qāhirah, 2010.

47) Ġalāyīnī, Muṣṭafá Ibn Muḥammad Salīm, Ğāmiʿ al-Durūs al-ʿArabīyah, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Ṣaydā, Bayrūt, 1993.

48) Faḫr al-Dīn al-Rāzī, Muḥammad Ibn ʿUmar Ibn al-Ḥasan, Mafātīḥ al-Ġayb: bi-al-Tafsīr al-Kabīr, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 1420.

49) al-Farrāʾ, Yaḥyá Ibn Zīyād, Maʿānī al-Qurʾān, Ed. ʾAḥmad Yūsuf Nağātī, & Muḥammad ʿalá Nağğār, & ʿAbdalfattāḥ ʾIsmāʿīl Šalabī, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1955.

50) al-Fayrūz Ābādī, Muḥammad Ibn Yaʿqūb, al-Qāmūs al-Muḥīṭ, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 2005.

51) al-Fayyūmī, ʾAḥmad Ibn Muḥammad Ibn ʿAlī al-Ḥamawī, al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Ġarīb al-Šarḥ al-Kabīr, al-Maktabah al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D.

52) al-Labadī, Muḥammad Samīr, Muʿğam al-Muṣṭalaḥāt al-Naḥwīyah & al-Ṣarfīyah, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1985.

53) Āl ʿAlī, Ḥusayn Ibn ʾAḥmad Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ ʾAlfīyat Ibn Mālik, Maʿhad Taʿlīm al-Luġah al-ʿArabīyah bi-al-Ğāmiʿah al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, N. D.

54) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, ʾAlfīyat Ibn Mālik fī al-Naḥw & al-Ṣarf, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1985.

55) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Tashīl al-Fawāʾid & Takmīl al-Maqāṣid, ed: Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1967.

56) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ al-Tashīl, Ed. ʿAbdalraḥmān al-Sayyid, & Muḥammad Badawī al-Maḫtūn, Dār Haǧar, al-Riyāḍ, 1990.

57) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ al-Kāfīyah al-Šāfīyah, Ed. ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, & ʿĀdil ʾAḥmad ʿAbdalmawǧūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000.

58) al-Mibrad, Muḥammad Ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, Ed. Muḥammad ʿAbdalḫāliq ʿAẓīmah, Wizārat al-ʾAwqāf, al-Qāhirah, 1994.

59) al-Murādī, Muḥammad Ḥasan Ibn Qāsim, Tawḍīḥ al-Maqāṣid & al-Masālik bi-Šarḥ ʾAlfīyat Ibn Mālik, Ed. ʿAbdalraḥmān ʿAlī Sulaymān, Dār al-Fikr al-ʿArabī, Bayrūt, 2008.

60) Ibn Manẓūr, Lisān al-ʿArab, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 1988.

61) Nāẓir al-Ǧayš, Muḥammad Ibn Yūsuf Ibn ʾAḥmad, Tamhīd al-Qawāʿid bi-Šarḥ Tashīl al-Fawāʾid, Ed. ʿAlī Muḥammad Fāḫir, & Āḫarīn, Dār al-Salām, al-Qāhirah, 1428.

62) Ibn al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, al-ʾInṣāf fī Masāʾil al-Ḫilāf bayna al-Naḥwīyīn al-Baṣrīyīn & al-Kūfīyīn & maʿahu Kitāb al-ʾIntiṣāf mina al-ʾInṣāf, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D.

63) Ibn Hišām, ʿAbdallāh al-ʾAnṣārī, ʾAwḍaḥ al-Masālik ʾilá ʾAlfīyat Ibn Mālik & maʿahu Kitāb: Hidāyat al-Sālim ʾilá Taḥqīq ʾAwḍaḥ al-Masālik, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Dār al-Nadwah al-Ǧadīdah, Bayrūt, 1980.

64) Ibn al-Warrāq, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh Ibn al-ʿAbbās, ʿIlal al-Naḥw, Ed. Maḥmūd Ǧāsim Muḥammad al-Darwīš, Maktabat al-Rušd, al-Riyāḍ, 1999.

65) Ibn Yaʿīš, Yaʿīš Ibn ʿAlī Ibn Yaʿīš Ibn ʾAbī al-Sarāyā Muḥammad Ibn ʿAlī, Šarḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamaḫšarī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.